

تقرير

الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي
أنقره، ١٠ - ١٢ مايو / أيار ١٩٩٧

مكتب تنسيق الكومسيك
أنقرة - مايو / أيار ١٩٩٧

العنوان

مكتب التسيير للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة المؤتمر الاسلامي

Necatibey Cad. No. 108 ANKARA - TURKEY

Phone : 90-312-231 97 40

Tlx : 421010 dpt tr

Tlfax: 90-312-232 10 66

E. mail: comcec @ dpt. gov. tr

المحتويات

الصفحة

٧	تقرير الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.....	-
	قائمة الوثائق التي نظر فيها الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة	-
٢١	المنبثقة عن الكومسيك	-

المرفقات

٢٧	قائمة المشاركين في الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك	-١
	رسالة فخامة الرئيس سليمان دميريل، رئيس الجمهورية التركية	-٢
٣٧	ورئيس الكومسيك	-
	الكلمة الافتتاحية لمعالي السيد / أفق سويملاماز وزير الدولة	-٣
٤١	بالجمهورية التركية ورئيس لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك ...	-
	كلمة السيد/ عصمان ن.ر. عثمان، الأمين العام المساعد لمنظمة	-٤
٤٧	المؤتمر الإسلامي	-
٥٣	جدول أعمال الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة	-٥
٥٧	تقرير مرجعي مقدم من الامانة لمنظمة المؤتمر الإسلامي	-٦
	استعراض تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري	-٧
٨١	فيما بين الدول الاعضاء	-
	تقرير الحلقة الدراسية الخاصة بخطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي	-٨
٨٧	والبلدان الأفريقية الاعضاء	-
	ورقة مقدمة من البنك الإسلامي للتنمية بشأن "إعداد الأمة للقرن	-٩
٩٧	حادي والعشرين في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي" ..	-

- ١٠ ورقة عمل بشأن تشكيل مجموعات إقليمية في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي لتفعيل التعاون الاقتصادي ١١٩
- ١١ ورقة عمل متضمنة آراء الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي بشأن امكانية انشاء آلية للمشاورات بين اعضاء المنظمة حول المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية ١٢٧
- ١٢ مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للكومسيك ١٣٣
- ١٣ الكلمة الخاتمية لمعالي السيد/ افق سوبلاماز وزير الدولة بالجمهورية التركية، ورئيس لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك ١٣٧

تقدير

الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي
(أنقرة، ١٠-١٢ مايو / أيار ١٩٩٧)

الاصل : بالانجليزية

تقرير

الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي
(أنقره، ١٠-١٢ مايو/ أيار ١٩٩٧)

١- انعقد الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي (الكومسيك) بمدينة أنقره، خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ مايو/ أيار ١٩٩٧.

٢- حضر الاجتماع ممثلون عن الدول التالية اعضاء لجنة المتابعة:

- الجمهورية التركية (الرئيس) (نائب الرئيس، عضو دائم)	- المملكة العربية السعودية (نائب الرئيس، عضو دائم)	- دولة فلسطين (نائب الرئيس، ممثلاً للمنطقة العربية)
- جمهورية اندونيسيا (نائب الرئيس ، ممثلاً للمنطقة الآسيوية)	- جمهورية اوغندا (نائب الرئيس ، ممثلاً للمنطقة الافريقية)	- دولة الكويت (نائب الرئيس، الرئيس الحالي لمؤتمر القمة الاسلامي)
- جمهورية باكستان الاسلامية (المقرر) (عضو بالمكتب السابق)	- جمهورية مصر العربية (عضو بالمكتب السابق)	- جمهورية ايران الاسلامية (عضو بالمكتب السابق)
- جمهورية الكاميرون (عضو بالمكتب السابق)		

٣- كما حضر الاجتماع ممثلون عن الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي والمؤسسات المتخصصة التالية التابعة لها والمنبثقة عنها :

- مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية،

- المركز الاسلامي لتنمية التجارة،
 - المعهد الاسلامي للتكنولوجيا،
 - البنك الاسلامي للتنمية،
 - الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة،
 - اتحاد الخبراء الاستشاريين من البلدان الاسلامية،
 - الاتحاد الاسلامي لمالكي البواخر،
 - الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية.
 كما حضر الاجتماع بصفة مراقب ممثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
 (ت رد قائمة المشاركين في المرفق رقم ١).

الجلسة الافتتاحية

- ٤ - افتتح الاجتماع معالي السيد افق سويمار زعير الدولة بالجمهورية التركية.
- ٥ - وجه فخامة الرئيس سليمان دميريل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، رسالة الى الاجتماع ذكر فيها ان ما حققه الكومسيك من انجازات ملموسة يعتبر نجاحا حين نأخذ في الحسبان المصاعب الناجمة عن توزع البلدان الاعضاء على منطقة جغرافية شاسعة. كما أكد فخامة الرئيس سليمان دميريل أهمية الجهود المبذولة لانشاء آلية للتشاور فيما بين البلدان الاعضاء خلال اجتماعات منظمة التجارة العالمية. وتمنى فخامة الرئيس للجنة النجاح في انجاز المهمة المنوطة بها.
 (يرد نص رسالة فخامة الرئيس سليمان دميريل في المرفق رقم ٢).
- ٦ - ثم ألقى معالي السيد افق سويمار، وزير الدولة بالجمهورية التركية كلمة امام الاجتماع استهلها بالترحيب بالمندوبيين في انقره. ثم ذكر ان العولمة، بما ينجم عنها من تكامل متزايد في الاسواق العالمية للسلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا والقوى العاملة، تتيح فرصا لعملية التنمية كما تطرح أمامها تحديات جديدة. وأضاف معاليه ان الاعتماد المتبدل بين البلدان المختلفة قد افضى الى قيام المجتمعات الاقليمية وتعزيزها، مؤكدا في هذا الصدد ما تواليه تركيا من أهمية لنشاطات التعاون مع العالم الاسلامي.

وشدد معاليه على الدور المهم الذي تضطلع به منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الشأن، ثم وجه التهنئة إلى معالي الدكتور عز الدين العراقي بتوليه منصب الأمين العام للمنظمة.

(يرد نص كلمة معالي السيد أفق سويماز في المرفق رقم ٣).

٧ - كما ألقى معالي السيد عصمان ن. ر. عثمان، الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كلمة نقل فيها رسالة من الأمين العام للمنظمة الدكتور عز الدين العراقي يعرب فيها عن تمنياته لل المجتمع بالنجاح . كما أعرب عن امتنانه لفخامته الرئيس سليمان دميريل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، ولحكومة الجمهورية التركية وشعبها، لما يبذلونه من اهتمام متواصل والتزام ثابت لتعزيز أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الاعضاء. كما أعرب معالي الأمين العام المساعد عن شكره وتقديره للترتيبات الممتازة التي اتخذت لعقد الاجتماع.

(يرد نص كلمة معالي السيد عصمان ن. ر. عثمان في المرفق رقم ٤).

٨ - ثم ألقى رؤساء وفود جمهورية أندونيسيا ودولة الكويت ودولة فلسطين كلمات اعربوا فيها عن شكرهم وتقديرهم لفخامته الرئيس سليمان دميريل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، ولحكومة التركية لما يوليانه من اهتمام مستمر بالتعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء. كما اعربوا عن شكرهم لحكومة التركية لما اعدته من ترتيبات ممتازة لعقد هذا الاجتماع. وشدد رؤساء الوفود في كلماتهم على اهمية ما يشهده المناخ السياسي والاقتصادي في العالم من تحولات حاسمة، مؤكدين الضرورة الملحة لتعزيز التضامن بين الدول الاعضاء والبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون انطلاقاً من مشروعات ملموسة وواقعية.

٩ - في أعقاب ذلك، تولى رئاسة جلسات عمل الاجتماع سعادة السيد نجاتي أوزفيرات، وكيل الوزارة بالهيئة الحكومية للتخطيط في الجمهورية التركية.

١٠ - بعد أن إعتمدت اللجنة جدول الأعمال، شكلت لجنة صياغة مفتوحة العضوية برئاسة المقرر سعاده خالد أمين رئيس وفد جمهورية باكستان الإسلامية.

(يرد نص جدول الأعمال كما أقرته اللجنة في المرفق رقم ٥)

تقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

- ١١- لدى مناقشة البند الثالث من جدول الأعمال، قدم معايير السيد عصمان ن. ر. عثمان، الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي، التقرير المرجعي للأمانة العامة. ثم تولى السفير مطهر حسين، مدير الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تلخيص التقرير. وسلط سعادة مطهر حسين، في العرض الذي قدمه، الضوء على ما أحرز من تقدم في تنفيذ القرارات التي اتخذتها الكومسيك بشأن البنود المدرجة على جدول الأعمال.
- ١٢- أحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمانة العامة وأثبتت على الجهد المبذول في اعداده.
- ١٣- أحاطت اللجنة علماءً، مع التقدير، باعتزام الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة القيام، بالتعاون مع هيئة الاستثمار بالحكومة الباكستانية وإتحاد الغرف التجارية والصناعية الباكستانية، بتنظيم الاجتماع الرابع لممثلي القطاع الخاص في كراتشي في المدة من ٢٧ إلى ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧. وناشدت اللجنة البلدان الأعضاء حتى ممثلي القطاع الخاص لديها على المشاركة في الاجتماع المذكور.
- ١٤- أحاطت اللجنة علماءً، مع التقدير، بأن المعرض التجاري الإسلامي السابع سوف يقام في بيروت، لبنان خلال عام ١٩٩٨، بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وغيرها من المؤسسات المعنية. وناشدت اللجنة الدول الأعضاء المشاركة في المعرض التجاري الإسلامي السابع والتقديم بعروض لاستضافة المعارض اللاحقة.
- ١٥- اثبتت اللجنة على المبادرة التي يقوم بها حالياً الاتحاد الإسلامي لمالكي البوادر لانشاء شركة ملاحة إسلامية تنفيذاً للقرار الصادر عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.
(يرد نص التقرير المرجعي المقدم من الأمانة العامة في المرفق رقم ٦)

استعراض تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٦- لدى مناقشة البند الرابع من جدول الأعمال، قدم سعادة عصمان ن. ر. عثمان، الأمين المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تقريراً عن تنفيذ خطة العمل. ثم قام السفير مطهر حسين، مدير الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بعرض التقرير. فأورد معلومات أساسية حول الجهود البذولة لتنفيذ خطة العمل، واستعرض الوضع الحالي فيما يتعلق بعقد اجتماعات قطاعية لأفرقة خبراء في هذا الشأن. واختتم تقريره باحاطة اللجنة علماً بعقد الحلقة الدراسية بشأن خطة العمل والبلدان الأفريقية الأعضاء، والتي نظمتها حكومة جمهورية السنغال في داكار يومي ٢٨ و ٢٩ إبريل / نيسان ١٩٩٧، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية.

١٧- أعربت اللجنة عن تقديرها لتقدير الأمانة العامة وشافت جمهورية السنغال لقيامها بتنظيم الحلقة الدراسية، ووافقت على قيام جمهورية السنغال والبنك الإسلامي للتنمية برفع التقرير الصادر عن هذه الحلقة الدراسية إلى الدورة الثالثة عشرة للكومسيك. كما أوصت اللجنة بتنظيم حلقات دراسية مماثلة بغية تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في إطار تنفيذ خطة العمل.

١٨- أعربت اللجنة عن تقديرها لتأكيد جمهورية مصر العربية للعرض المقدم منها بعقد الاجتماعين القطاعيين لنقدي الخبراء بشأن "الأغذية والتربية الزراعية والريفية" و "النقل والاتصالات" قبل انعقاد الدورة الثالثة عشرة للكومسيك، على أن يتم تبليغ الدول الأعضاء، من خلال الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بمكان وموعد هذين الاجتماعين في حينه.

١٩- كما اعربت اللجنة عن تقديرها لتأكيد جمهورية باكستان الإسلامية لعرضها باس-تضافة الاجتماع القطاعي لفريق الخبراء بشأن "التجارة الخارجية" قبل إنعقاد الدورة الثالثة عشرة للكومسيك، على أن يتم تبليغ الدول الأعضاء، من خلال الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بمكان وموعد الاجتماع في حينه.

- ٢٠- أحاطت اللجنة علما، مع التقدير، بأن الاجتماع القطاعي لفريق الخبراء بشأن "النقود والتمويل والتడفقات الرأسمالية" الذي سوف تستضيفه الجمهورية التركية سوف يعقد في اسطنبول في الفترة ٣-١ سبتمبر/أيلول ١٩٩٧. كما رحبت اللجنة بالعرض المقدم من الجمهورية التركية لاستضافة الاجتماع القطاعي لفريق الخبراء المعنى ب مجالات "الصناعة" في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧ في اسطنبول، والاجتماع القطاعي لفريق الخبراء المعنى بالเทคโนโลยيا و التعاون التقني في مايو/ أيار ١٩٩٨ في أنقرة.
- ٢١- كما أكدت اللجنة مناشدتها للدول الأعضاء استضافة اجتماعات لأفرقة خبراء في قطاعات أخرى، حتى يتسنى التبشير بتنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي.
- ٢٢- أحاط ممثل البنك الإسلامي للتنمية اللجنة علما بالورقة المقدمة من البنك بعنوان "إعداد الأمة للقرن الحادي والعشرين في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي" والتي قدمت إلى مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الذي عقد في إسلام آباد يوم ٢٣ مارس/آذار ١٩٩٧.
- ٢٣- انعقد رأي اللجنة على أن هذه الورقة تتضمن آراء ثاقبة يمكن أن ترتب عليها آثار هامة في عمل الكومسيك، وطلبت من البنك الإسلامي للتنمية أن يواصل تطوير هذه الوثيقة توطئة لعرضها على الدورة الثالثة عشرة للكومسيك تحت بند منفصل من بنود جدول الأعمال لاتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها.
- (يرد تقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن تنفيذ خطة العمل، وتقرير الحلقة الدراسية بشأن خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في السنغال يومي ٢٨ و ٢٩ أبريل/ نيسان ١٩٩٧، وورقة البنك الإسلامي للتنمية بشأن "إعداد الأمة للقرن الحادي والعشرين في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي" في المرفقات ٧ و ٨ و ٩).

ورقة عمل مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك بشأن تشكيل مجموعات إقليمية في إطار
منظمة المؤتمر الإسلامي سعيا إلى تفعيل التعاون الاقتصادي.

٤- لدى مناقشة البند رقم ٥ من جدول الأعمال، قدم ممثل مكتب تنسيق الكومسيك، استجابة لتوجيهات من دولة الدكتور نجم الدين أربكان رئيس وزراء الجمهورية التركية، ورقة عمل بشأن تشكيل مجموعات إقليمية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي سعيا إلى تفعيل التعاون الاقتصادي.

٥- أعربت اللجنة عن شكرها وتقديرها لمكتب تنسيق الكومسيك لقيامه بإعداد ورقة العمل. وبعد مناقشات ضافية، رأت اللجنة أن الموضوع بحاجة إلى مزيد من التفكير والدراسة المعمقة. وطلبت اللجنة، بناء على ذلك، من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تعليم ورقة العمل على الدول الأعضاء، لإبداء الرأي فيها . كما رأت اللجنة ضرورة إدراج آراء وتعقيبات الدول الأعضاء بشأن هذا الاقتراح ضمن تقرير مرجعي تقدمه الأمانة العامة في هذا الشأن إلى الكومسيك في دورتها الثالثة عشرة.
(يرد في المرفق رقم ١٠ نص ورقة العمل بشأن تشكيل مجموعات إقليمية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي سعيا إلى تفعيل التعاون الاقتصادي).

مسائل متعلقة بمنظمة التجارة العالمية

٦- لدى مناقشة البند ٦ من جدول الأعمال قدمت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تقريرا بشأن آلية لتسهيل التشاور بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعات منظمة التجارة العالمية.

٧- طلبت اللجنة إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أن تقوم، بعرض الاقتراح التالي بشأن الآلية المذكورة على الكومسيك في دورتها الثالثة عشرة:

- إدراج موضوع منظمة التجارة العالمية كبند دائم في جدول أعمال الكومسيك وللجنة المتابعة المنبثقة عنها.

- قيام الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات المعنية المبنية عن المنظمة، وهي المركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة الصناعة ومركز أنفه والبنك الإسلامي للتنمية، برصد ما تقوم به منظمة التجارة العالمية من نشاطات مهمة تلقى اهتماماً من الدول الأعضاء، وتقدم تقارير بشأن نشاطاتها، كل في مجال اختصاصه، إلى الكومسيك من خلال لجنة المتابعة.

- عقد اجتماع للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أثناء إجتماعات منظمة التجارة العالمية، بغية تيسير عملية التشاور فيما بينها وتنسيق مواقفها، على أن تولى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الترتيب لعقد هذه الاجتماعات.

٢٨- وجهت اللجنة الشكر إلى البنك الإسلامي للتنمية للجهود التي بذلتها لمساعدة الدول الأعضاء في مساعيها لتفعيل عضويتها في منظمة التجارة العالمية. وأعربت اللجنة عن تقديرها لمبادرة البنك الإسلامي للتنمية بتنظيم مشاورات فيما بين الدول الأعضاء خلال الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في سنغافورة في ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٦.

٢٩- أحاطت اللجنة علماً مع التقدير باعتزام البنك الإسلامي للتنمية تنظيم حلقة دراسية للدول الأعضاء لمناقشة المشكلات المتعلقة بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، تعقد في جدة من ٧ إلى ١٠ يونيو / حزيران ١٩٩٧، وتحث الدول الأعضاء على المشاركة النشطة في هذه الحلقة.

٣٠- طلبت اللجنة من البنك الإسلامي للتنمية أن يواصل معاشرة الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومن أجل تنفيذ اتفاقيات جولة الأورغواي.

(يرد في المرفق ١١ ورقة العمل المتضمنة لأراء الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الآلية التي يمكن إنشاؤها للتشاور بين الدول الأعضاء أثناء إجتماعات منظمة التجارة العالمية).

مشروع النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمعايير والمقاييس

٣١- لدى مناقشة البند ٧ من جدول الأعمال نظرت اللجنة في مشروع النظام الأساسي لمعهد المعايير والمقاييس، ثم طلبت إلى الأمانة العامة للمنظمة أن تقدم الصيغة المقترنة لمشروع النظام الأساسي إلى الكومسيك في دورتها الثالثة عشرة ، المقرر عقدها من ١ إلى ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني في اسطنبول، للموافقة عليها.

الإعداد لتبادل وجهات النظر بشأن آثار التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، على اقتصادات الدول الأعضاء.

٣٢- لدى مناقشة البند ٨ من جدول الأعمال قدم ممثل مكتب تنسيق الكومسيك تقريراً بشأن الإعداد "لتبادل وجهات النظر" المقرر اجراؤه في أثناء الدورة الثالثة عشرة للكومسيك.

٣٣- أوصت اللجنة بتقديم أوراق مرجعية من الهيئات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من المنظمات الدولية المعنية حول هذا الموضوع، كما أوصت بدعوة ممثلي أمانات التجمعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية والأجهزة المعنية فيها لحضور جلسة تبادل وجهات النظر .

٣٤- أحذت اللجنة علماً، مع التقدير، باعتزام مركز أنقرة تنظيم حلقة دراسية عملية بشأن هذا الموضوع بمشاركة خبراء بارزين من الدول الأعضاء، في يومي ١٨ و ١٩ سبتمبر /أيلول ١٩٩٧ ، في أنقرة. ورأت اللجنة أن تقرير مركز أنقره بشأن هذه الحالة سيقدم إسهاماً له شأنه في تبادل وجهات النظر أثناء الدورة الثالثة عشرة للكومسيك.

٣٥- طلبت اللجنة إلى الأمانة العامة اتخاذ الترتيبات الضرورية، بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك وغيره من المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بما يكفل الفعالية والتعمق في تبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع.

٣٦- قررت اللجنة عرض المقترنات التالية على الكومسيك في دورتها الثالثة عشرة كمواضيع يمكن تبادل وجهات النظر بشأنها في أثناء الدورة الرابعة عشرة للكومسيك:

- أ - تدابير تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء.

- ب - تنمية الموارد البشرية من أجل اطراح النمو والتقدم في المجال الاقتصادي في البلدان الأعضاء.
- ج - تدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة العولمة واطلاق حرية النشاط الاقتصادي.
- د - تخفيف وطأة الفقر في الدول الأعضاء.
- ه - تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الدول الأعضاء ودور البنك الإسلامي للتنمية في هذا الشأن.
- و - آثار الحواجز غير الجمركية التي يفرضها بعض الدول على التجارة الخارجية للدول الأعضاء.
- ز - المعونات الخارجية وأقل البلدان نموا بين الدول الأعضاء.

٣٧ - رأت اللجنة أنه يمكن للدول الأعضاء تقديم مقترنات بموضوعات أخرى للدورة الثالثة عشرة للكومسيك.

مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للكومسيك

٣٨ - لدى مناقشة البند ٩ من جدول الأعمال نظرت اللجنة في جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للكومسيك المقرر عقدها في المدة من ١ إلى ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧ في إسطنبول.

٣٩ - وافقت اللجنة على مشروع جدول الأعمال، وقررت موافاة الدول الأعضاء به عن طريق الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
(يرد في المرفق رقم ١٢ نص مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للكومسيك بالصيغة التي أقرتها اللجنة).

الجلسة الختامية

٤ - في الجلسة الختامية التي رأسها سعادة السيد تيموشين سانالان نائب وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية التركية نيابة عن معالي السيد أفق سويلاماز، وزير الدولة بالجمهورية التركية، اعتمدت اللجنة التقرير مع مرافقاته. وطلبت اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة

المؤتمر الاسلامي توزيع التقرير على الدول الاعضاء ورفعه الى الكومسيك في دورتها الثالثة عشرة.

٤١- القى معالي السيد سام كوتيسا وزير الدولة للتخطيط والتنمية الاقتصادية بجمهورية اوغندا كلمة باسم المندوبين أعرب فيها عن صادق شكره لتركيا حكومة وشعبا على ماحظيت به الوفود من حسن الضيافة وكرم الوفادة خلال إقامتها بانقرة. كما ازجى معاليه الشكر لرئيس الاجتماع ولتعاونيه على الترتيبات الممتازة التي أعدوها للجتماع. واقتراح معالي الوزير ارسال برقية شكر الى فخامة الرئيس سليمان دميريل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك . ووافقت اللجنة بالاجماع على هذا الاقتراح.

٤٢- أعرب معالي السيد أفق سويلاماز في كلمته الختامية ، التي تلتها سعادة السيد تيموشين سانالان ، عن شكره للمندوبيين على مساهماتهم القيمة وعلى ما اظهروه من روح التعاون. كما شكر الامانة العامة والمؤسسات المنتسبة عن منظمة المؤتمر الاسلامي والمؤسسات التابعة لها على اسهاماتها القيمة. واعرب عن ثقته في ان التوصيات المقدمة في ختام المداولات سوف تؤدي الى تعزيز فعالية الكومسيك وفتح ابواب جديدة لتوثيق عرى التعاون بين البلدان الاعضاء . واختتم معالي الوزير أفق سويلاماز كلمته متمنيا للمندوبيين سلامة العودة الى بلدانهم.

(يرد في المرفق رقم ١٣ نص الكلمة الختامية لمعالي الوزير افق سويلاماز).

قائمة الوثائق
التي نظر فيها الاجتماع الثالث عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(انقرة، ١٠-١٢ مايو / أيار ١٩٩٧)

قائمة الوثائق
التي نظر فيها الاجتماع الثالث عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(انقرة، ١٢-١٣ مايو / أيار ١٩٩٧)

- ١ تقرير مرجعي مقدم من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي الى الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
- OIC/COMCEC-FC/13-97/D (1) -٢ استعراض تنفيذ خطة العمل الهدافة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي
- OIC/COMCEC-FC/13-97/D (2) -٣ تقرير الندوة الخاصة بخطة عمل منظمة المؤتمر الاسلامي والبلدان الافريقية الاعضاء
- OIC/COMCEC-FC/13-97/D (7) -٤ ورقة عمل بشأن تشكيل مجموعات اقليمية في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي لتفعيل التعاون الاقتصادي .
- OIC/COMCEC-FC/13-97/D (3) -٥ ورقة عمل متضمنة آراء الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي بشأن امكانية انشاء آلية للمشاورات بين اعضاء المنظمة حول المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية
- OIC/COMCEC-FC/13-97/D (4) -٦ النظام الاساسي لمعهد الدول الاسلامية للمعايير والمقاييس الذي اعده اجتماع خبراء التوحيد القياسي للبلدان الاسلامية
- OIC/COMCEC-FC/13-97/D (5) -٧ ورقة مقدمة من البنك الاسلامي للتنمية بشأن "اعداد الامة للقرن الحادي والعشرين في مجال التعاون الاقتصادي والمالي"
- OIC/COMCEC-FC/13-97/D (8)

- ٨ نشاطات البنك الإسلامي للتنمية فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية
- ٩ تقرير موجز بشأن انشطة الغرفة الإسلامية مقدم إلى الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
- ١٠ تقرير الاجتماع الرابع لممثلي القطاع الخاص من أجل تعزيز الاستثمار في المشروعات المشتركة والتجارة فيما بين الدول الإسلامية

المُرْفَقَات

- ١ -

قائمة المشاركين
في الاجتماع الثالث عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(انقرة، ١٠-١٢ مايو/ أيار ١٩٩٧)

الاصل : بالإنجليزية

قائمة المشاركين
في الاجتماع الثالث عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(انقرة، ١٠-١٢ مايو / أيار ١٩٩٧)

A. MEMBER STATES OF THE OIC

REPUBLIC OF CAMEROON

- H.E. MOHAMADOU LABARANG
Ambassador of Cameroon to Riyadh
- Mrs. HAMAN ADAMA HALIMATOU
Technical Adviser, Ministry of Commerce
- Mr. AKOM MVONDO
Ministry of Commerce

ARAB REPUBLIC OF EGYPT

- Mr. MOUSTAFA KHALAF
Minister-Plenipotentiary Commercial
Head of the Egyptian Commercial Office in Istanbul
- Mr. ABDELMENAM MOUSA
Commercial Counsellor, Ministry of Trade, Cairo
Director of Arabic and Regional Cooperation
- Mr. AHMED NASSER
Commercial Counsellor, General Consulate of Egypt to Istanbul
- Mr. SAMEH ABOUL-ENEIN
First Secretary of Egypt Embassy to Turkey

REBUPLIC OF INDONESIA

- H.E. SUYITNO PATMOSUKISMO
Assistant to the State Minister, Coordinator for Production and Distribution
- H.E. SOELARSO H. SOEBROTO
Ambassador of Republic of Indonesia to Turkey
- Mr. EDDY YUSUF
Senior Official, Department of Foreign Affairs
- Mr. DEDE K. E. IDRIS
Deputy Director , Department of Industry and Trade
- Dr. KOMARA DJAJA
Senior Official, the National Development Planning Board
- Dr. SUPRIJADI
Senior Official, Office of the Coordinator Minister for Production and Distribution
- Ms. NINIEK K. NARYATIE SISWOJO
Second Secretary of Embassy of Indonesia

ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

- Mr. ABDOL ALI AMIDI
Director General, Department of International Institution and Organization,
Ministry of Economic Affairs and Finance
- Mr. HAMID NAZARI TAJABADI
Senior Expert,
Department of Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. SAEID KHANI OUSHANI
Expert, Department of International Institution and Organization,
Ministry of Economic Affairs and Finance

STATE OF KUWAIT

- Mr. ISHAK ABDULKARIM
Director of the Department of International Affairs
- Mr. MESHAL AL-ARDHI
Head Section of Economic Affairs
- Mr. SA'AD AL-RASHIDI
Economic Researcher

KINGDOM OF MOROCCO

- H.E. ABDELLATIF AQALLAL
Ambassador of Kingdom of Morocco to Turkey
- Mr. NOUR-EDDINE ELALAQUI
Second Secretary of the Kingdom of Morocco Embassy
- Mr. SALAH-EDDINE AQRI
Ministry of Foreign Affairs of the Kingdom of Morocco

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

- H.E. HUMAYUN KHAN BANGASH
Ambassador of Pakistan to Turkey
- H.E. KHALID AMIN
Senior Joint Secretary (Foreign Trade), Ministry of Commerce
- Mr. RAHAT UL AIN
Consul General of Pakistan in Istanbul
- Mr. SHAH M. JAMAL
Director, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. MAZHAR JAVED
Second Secretary, Embassy of Pakistan to Turkey

STATE OF PALESTINE

- H.E. FOUAD YASEEN
Ambassador of State of Palestine to Turkey
- Mr. AWNI BATTASH
Director General, Ministry of Planning and International Cooperation
- Mr. MOAZE GHOSHEH
Trade Cooperation Director

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

- Dr. HAMAD AL-AWFY
Director General, Quality Control and Inspection Department
Ministry of Commerce
- Mr. SULAIMAN S. AL FRAIH
First Secretary at the Ministry of Foreign Affairs
- Mr. MOHAMMED ALGHOFALI
Counsellor at the Ministry of Finance and National Economy

REPUBLIC OF TURKEY

- H.E. UFUK SÖYLEMEZ
Minister of State
- H.E. NECATİ ÖZFIRAT
Undersecretary, State Planning Organization
- Mr. OĞUZ ÖZBİLGİN
Deputy Secretary General, President's Office
- Mr. TİMÜÇİN SANALAN
Deputy Undersecretary, State Planning Organization
- Dr. ÖZHAN ÜZÜMCÜOĞLU
Adviser, President's Office
- Assoc. Prof. Dr. SEDAT ÇELİKDOĞAN
Chief Adviser to Prime Minister
- Mr. YAVUZ AKTAŞ
Head of Department, Ministry of Foreign Affairs
- Dr. SALİH YILMAZ
Head of Department, General Directorate of Foreign Economic Relations,
Undersecretariat
- Mrs. ERKŞAN GÜNKUT
Head of Department, General Directorate of Agreements Undersecretariat
for Foreign Trade

- Assoc. Prof. Dr. MURAT MERCAN
Adviser, Prime Ministry
- Dr. MURTAZA ATA
Adviser to Prime Minister
- Mr. CEVDET ÖZMEN
Deputy Director of the Standardization for Islamic Countries
Turkish Standards Institutions
- Mr. ZAFER ÇAĞLAYAN
Union of Chambers and Commodity Exchange of Turkey,
- Mr. SELİM SOYDEMİR
Deputy Head of Department, The Capital Market Board of Turkey
- Mrs. NURHAN ERKAN
Expert, The Capital Market Board of Turkey
- Mr. Ö. ASIM AKSOY
Deputy Expert, General Directorate of Agreements,
Undersecretariat for Foreign Trade

REPUBLIC OF UGANDA

- H.E. SAM KUTESA
Minister of State for Planning and Economic Development
- H.E. MOHAMED KISUULE
Ambassador of Uganda to Riyadh
- Mr. JOE WILLY HAGUMA
Principal Finance Officer

B. THE OIC GENERAL SECRETARIAT

- H.E. OUSMAN N.R. OTHMAN
Assistant Secretary General for Economic and Legal Affairs
- H.E. M. MOTAHAR HOSSAIN
Ambassador, Director of Economic Affairs
- Mr. MOHAMMED ALI BOHEH
Administrative Officer

C. THE OIC SUBSIDIARY ORGANS

THE STATISTICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTER FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRTCIC)

- Mr. İLHAN UĞUREL
Director, Department of Statistics and Information
- Mr. OKER GÜRLER
Senior Economist
- Mr. AL WALEED HAMOUR
Economist

THE ISLAMIC CENTRE FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

- Dr. BADRE EDDINE ALLALI
Director General

THE ISLAMIC INSTITUTE OF TECHNOLOGY (IIT)

- Prof. Dr. ABDUL MATIN PATWARI
Director General

D. AFFILIATED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IDB)

- H.E. ABDURRAHMAN NUR HERSI
Adviser to the Bank
- Mr. TARIK KIVANÇ
Executive Director
- Dr. MUKHTAR HAMOUR
Head, Economic Cooperation Section,
Economic Policy and Strategic Planning Department

ORGANIZATION OF THE ISLAMIC SHIOPWNERS ASSOCIATION (OISA)

- Dr. ABDULLATIF A.SULTAN
Secretary General

THE ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY (ICCI)

- Ms. ATTIYA NAWAZISH ALI
Manager, Trade Promotion

THE FEDERATION OF CONSULTANTS FROM ISLAMIC COUNTRIES (FCIC)

- Mr. HASSAN EL-SHAFIE
President

INTERNATIONAL ASSOCIATION OF ISLAMIC BANK (IAIB)

- Mr. SAMIR ABID SHAIKH
Secretary General

E. INTERNATIONAL ORGANIZATION

THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF SECRETARIAT GENERAL (GCC)

- Mr. ALI AL-ATAR
Director of International Economic Relations

F. COMCEC COORDINATION OFFICE

(Within the State Planning Organization of the Republic of Turkey)

- Mr. CELAL ARMANGİL
Head of COMCEC Coordination Office
- Mr. MUSTAFA ŞİRİN
Head of Department, COMCEC Coordination Office
- Mrs. GÜLBÜN SÜEL
Executive Secretary
- Mrs. BİGE HAMURDAN
Executive Secretary

Mr. FERRUH TIĞLI
Expert, Coordinator for Documentation

- Mr. EBUBEKİR MEMİŞ
Expert, Coordinator for Documentation

- Mr. YAKUP KARACA
Expert, Drafting
- Mr. İSMAİL AKPINAR
Expert, Drafting
- Mr. FATİH ÜNLÜ
Expert, Drafting and Press Relations
- Mr. ORHAN ÖZTAŞKIN
Expert, Protocol and Press Relations
- Mr. ATA ATALAY
Expert, Protocol Relations
- Mrs. BİLGE GÜLLÜ
Expert, List of Participants
- Mr. KEMAL ARSLAN
Expert, Computer Services

**G. DEPARTMENT OF ADMINISTRATIVE AND FINANCIAL,
AFFAIRS OF THE STATE PLANNING ORGANIZATION**

- Mr. ALİ İŞIKLAR
Head of Department, Administrative
- Mrs. MÜKERREM ÖZKILIÇ
Head of Section
- Mr. YAŞAR GÜLSOY
Expert
- Mr. MEVLÜT YAŞAR
Expert
- Mr. SEYİT AMBARKÜTÜK
Technician

- ٤ -

رسالة فخامة الرئيس / سليمان دميريل
رئيس الجمهورية التركية
ورئيس الكومسيك
الى الاجتماع الثالث عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(انقرة ، ١٠ ، مايو/ أيار ١٩٩٧)

الاصل : بالانجليزية

رسالة فخامة الرئيس سليمان دميريل
رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك
إلى الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة
المبنيةة عن الكومسيك
(انقرة ، ١٠ مايو / أيار ١٩٩٧)

السيد الرئيس،
اصحاب السعادة،
المندوبون الكرام،

من دواعي سروري ان ارجو بكم مرة اخرى في تركيا بمناسبة انعقاد اجتماعكم الثالث عشر.

والحق انه يسعدني ان ارى لجتكم الموقرة ، التي انشئت في الدورة الاولى للكومسيك عام ١٩٨٤ ، وهي تواصل عملها بكلفاء بعد ثلاثة عشر عاما شهدت خلالها الساحة السياسية والاقتصادية العالمية تحولات جذرية.

وهذا، في حد ذاته، دليل يؤكد وجود ارادة سياسية قوية لدى البلدان الاعضاء تدفعها الى التعاون.

لقد ارتفع عدد البلدان الاعضاء بعد انضمام سورينام الى منظمة المؤتمر الاسلامي، ليبلغ الان ٤٥ بلدا تمتد على مساحة جغرافية شاسعة وتتوزع على قارات افريقيا وآسيا واوروبا وامريكا الجنوبيّة.

ولاشك ان توزع البلدان الاعضاء على هذه المساحة الجغرافية الشاسعة من شأنه ان يشير بعض المصاعب في اعداد مشاريع التعاون الاقتصادي.

لكننا حين نقيس الانجازات الملموسة التي حققتها الكومسيك، في ضوء هذه المصاعب، لا نملك الا أن نسلم بما حققته الكومسيك من نجاح مهما كان تواضع الانجازات . فنظام التمويل التجاري الاطول اجلا ومؤسسة تأمين انتعاش التصدير وضمان الاستثمار يعملا الان بنجاح بفضل ما بذله البنك الاسلامي للتنمية من جهود .

وهناك ، من ناحية اخرى، بعض المشاريع التي طرحت خلال الدورة الاولى للكومسيك في عام ١٩٨٤ ثم تجاوزتها التغيرات الجذرية التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ ذلك الحين. ففي مجال التجارة، على سبيل المثال، تنتهي النتائج التي اسفرت عنها جولة الأوروغواي وضع منهاج جديد للتعاون فيما بين البلدان الاعضاء. ولا يفوتي ، في هذا المقام أن أؤكد أهمية الجهود المبذولة لانشاء آلية للتشاور بين البلدان الاعضاء اثناء اجتماعات منظمة التجارة العالمية.

ولا يخالجي شك في ان اجتماعكم الحالى سوف يطرح توصيات مناسبة تؤدي الى التكثير بتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الجديتين بما تحتويانه من مبادئ واقعية توأكب الاتجاهات العالمية الجديدة.

وانني إذ ارجو للجنة المتابعة النجاح الكامل في مداولاتها ، أتمنى للمندوبين طيب الاقامة في أنقرة.

سليمان دميريل
رئيس الجمهورية التركية
ورئيس الكومسيك

- ٣ -

الكلمة الإفتتاحية لمعالي السيد / أفق سويمار
وزير الدولة بالجمهورية التركية
ورئيس لجنة المتابعة
في الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة
عن الكومسيك
(أنقرة، ١٠ مايو/ أيار ١٩٩٧)

الأصل: بالإنجليزية

الكلمة الافتتاحية لمعالي السيد / أفق سويملاز
وزير الدولة بالجمهورية التركية
رئيس لجنة المتابعة
في الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة
عن الكومسيك
(أنقرة، ١٠ مايو / أيار ١٩٩٧)

أعضاء لجنة المتابعة الكرام
صاحب السعادة الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي
المندوبون المؤقرون

يطيب لي أن أفتح الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة. ويسريني في البداية أن أرحب بكم جميعاً في مدينة أنقرة، العاصمة الإدارية للجمهورية التركية منذ عام ١٩٢٣. ولما كان اجتماعكم هذا هو أول اجتماع تعقده لجنتكم المؤقرة في أنقرة، فإنني أتمنى أن تروق لكم شخصيتها الفريدة رغم ما تتسم به من طابع رسمي حين نقارنها بمدينة إسطنبول.

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لإبلاغ تهنئتي وتقنياتي بالنجاح للدكتور عز الدين العراقي، الأمين العام الجديد لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وإننا لعلى ثقة من أن منظمة المؤتمر الإسلامي سوف تحمل المكانة الخلقة بها في المجتمع العالمي ، تحت قيادته المقدرة والحكيمة.

المندوبون المؤقرون

الأخوة الأعزاء

مع ايدان القرن العشرين بالإنتهاء، لازال العالم الذي نعيش فيه يجيش بالاضطراب. ومن هنا يصبح من أهم الأمور أن نسعى إلى تحويل جماعة دول المؤتمر الإسلامي، التي تضم الان ٤٥ دولة، إلى منطقة للسلام والاستقرار والرخاء. وفي اعتقادي أن ذلك يمكن تحقيقه على نحو أكثر أماناً من خلال التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الدول الأعضاء. والواقع أن تركيا تنظر إلى الكومسيك باعتباره أحد المنابر القوية والموثوق بها في مجال التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف، والقادرة على الإسهام بدور، مهما كان متواضعاً، في الجهود الإنمائية للدول الأعضاء.

إن التغيرات العميقه التي يشهدها العالم حاليا تلقى بظلال من الشك على الأساليب التقليدية للتصدي لتحدي التنمية.

ومن هذه التغيرات التي تتزايد أهميتها وتؤثر على جميع الدول، عملية العولمة التي توجهها قوى السوق نتيجة للتقدم السريع في تبادل المعلومات والاتصالات. وتشمل العولمة هذه درجات متفاوتة لزيادة تكامل الأسواق العالمية للسلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا والإيدي العاملة، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الانفتاح وحرية حركة عناصر الإنتاج وخلق المزيد من فرص التعاون الدولي. فالعلومة تتيح الفرصة للدول كي تتبادل الخبرات وتتعلم من إنجازات وشعوبات بعضها البعض، وتعزز التفاعل بين المثل والقيم الثقافية والأمانى، آخذة في الاعتبار ضرورة التسليم بالتنوع الثقافي.

إن عولمة الاقتصاد العالمي تخلق فرصاً وتحديات لعملية التنمية كما تخلق مخاطر وتقلبات لا يمكن التنبؤ بها. وقد أصبح من المعترض اليوم، نتيجة لعملية العولمة وتزايد الاعتماد المتباين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أن تتصدى الدول فرادى لقضايا لاقت انتشاراً متزايداً.

إن تحرير أسواق المال المحلية بما ترتب عليه من نمو وتكامل في أسواق المال العالمية لم يود إلى زيادة الفرص فحسب، وإنما أدى أيضاً إلى نشوء مخاطر جسيمة. فالتحركات السريعة وقصيرة الأمد لرأس المال غالباً ما تسبب تقلبات شديدة في أسعار الصرف. كما أن التغيرات المتلاحقة التي تقترب بهذه التడفقات قصيرة الأجل لا تؤدي إلى التوتر في السياسات الوطنية المالية والنقدية فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى ارتباكات شديدة في النظام النقدي العالمي وهذا ما شهد عليه الأزمة المكسيكية التي حدثت في عام ١٩٩٤.

كذلك فإن تزايد الاعتماد المتباين بين البلدان أدى إلى ظهور تجمعات وترتيبات اقتصادية إقليمية جديدة وإلى تعزيز التجمعات التي كانت قائمة بالفعل. وهذه التجمعات وتلك الترتيبات، بتوجهاتها الخارجية وبدعمها للنظام التجاري متعدد الأطراف واستكمالها له، هي عوامل فاعلة لها أهميتها في عملية التنمية العالمية، ويجب أن تكون الكومنيسك مستثناء من هذا الاتجاه العالمي.

وتسعى تركيا منذ الثمانينيات، بكل ما حققته من نجاحات وما أصابها من إخفاقات، إلى التوفيق بين نظامها الاقتصادي الاجتماعي وبين هذه الاتجاهات العالمية الوليدة.

ونحن إذ نبذل هذه الجهود، نلقي أهمية كبيرة على التعاون الاقتصادي الاقليمي، ولا سيما مع البلدان التي تربطنا بها أواصر تاريخية وقيم ثقافية مشتركة، وتدين معنا بالدين الاسلامي العظيم.

كما أن تركيا، إلى جانب عضويتها في منظمة المؤتمر الاسلامي، عضو نشط، بل عضو يضطلع بدور قيادي في أغلب الأحيان، في أنظمة التعاون من بينها منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومجموعة الثمانية التي تشكلت مؤخراً، فضلاً عن أنظمة وترتيبات شتى في إطار منظومة الأمم المتحدة. كذلك فإن تركيا عضو في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، كما أنها انضمت إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي.

ولا ترى حكومة بلادنا أي تعارض بين هذه الجهود، بل تعتبرها متكاملة فيما بينها. فانضمام تركيا إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي، على سبيل المثال، يتبع للمنتجات الصناعية المصدرة إلى تركيا من بلدان أخرى امكانات غير محدودة للوصول إلى الأسواق، وذلك نظراً للانخفاض الشديد للرسوم الجمركية وللاغراءات الجمركية الكثيرة . فبمجرد وصول هذه المنتجات إلى تركيا، يصبح تداولها حرافياً في دول الاتحاد الأوروبي بحيث لا تفرض عليها أية رسوم أو قيود إضافية. وهذه الظروف الجديدة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في وارداتنا من جميع بلدان الإقليم وإلى إتاحة مزيد من الفرص للتوسيع في التعاون.

المندوبيون المؤقرنون

الأخوة الأعزاء

اننا إذ نسعى إلى تعزيز التعاون في إطار الكومسيك، يتبعنا، كممثلي حكوماتنا، أن نهيئ البيئة المناسبة والآليات اللازمة لتحقيق مزيد من الحرية في انتقال السلع ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء. ومن هنا يجب أن نولي أقصى اهتمام لتهيئة هذا المناخ ولتطوير البنية الأساسية الضرورية، قانونية كانت أم مادية، ولتشجيع العمل على رفع مستوى التكامل بين اقتصادات البلدان الأعضاء.

وانني إذ أختتم كلمتي بهذه العبارات أتمنى للجنة موفور النجاح في أعمالها وأتمنى للسادة المندوبين أن يسعوا بإقامتهم في أنقرة.

كلمة صاحب السعادة / عصمان ن. عثمان
الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي
في الجلسة الافتتاحية للجتماع الثالث عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(انقرة، ١٠ مايو/آيار ١٩٩٧)

الاصل : بالانجليزية

كلمة صاحب السعادة / عصمان ن. عثمان
الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي
في الجلسة الافتتاحية للجتماع الثالث عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(انقرة، ١٠ مايو/آيار ١٩٩٧)

سيادة الرئيس،
الضيوف الاعزاء،
المندوبون الموقرون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أنقل إليكم أخلص تحيات معالي الدكتور عزالدين العراقي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي يعنى كامل النجاح لهذا الاجتماع.
وأسأحوا لي بأن أعرب عن عميق الامتنان والتقدير لحكومة الجمهورية التركية على ما قدّمته من كرم الوفادة وحرارة الترحيب لجميع المندوبين منذ وصولهم إلى هذه المدينة، أنقرة.
السيد الرئيس،

إن جنة متابعة كومسيك قد كلفت بمهمة استعراض نشاطات المتابعة المتعلقة بالقرارات الصادرة عن الدورة السابقة لكومسيك والإعداد لدورتها القادمة بما في ذلك إعداد جدول أعمالها. وما يدعوه إلى الارتياح أن جنة المتابعة تنجذب بنجاح مهمتها المزدوجة.
ينعقد هذا الاجتماع في ظل ظروف حرجة مليئة بالتطورات الهامة وبعيدة الأثر في الاقتصاد العالمي. إن انعكاسات النظام الاقتصادي العالمي العاشر الذي أصبح يتميز بالتكلّم التجاري والاقتصادي العالمي وبظهور تكتلات اقتصادية إقليمية قوية، ومنافسة متزايدة وتهميشه متواصل لل الاقتصادات الضعيفة، قد اتسع مداها بشكل سريع. كما أن إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتحديد مناطق جديدة لتحرير التجارة، ووجود الاتجاهات الحمائية في اقتصادات البلدان

المقدمة بحجة حماية حقوق الإنسان وتهئة المخاوف الخاصة بالبيئة، كان له انعكاسات عميقة على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. من أجل تضادي المزيد من التهديد في المجال الاقتصادي العالمي يجب على الدول الأعضاء أن تقوم بإدخال إصلاحات اقتصادية وهيكلية واسعة على اقتصاداتها.

ومن هذا المنطلق يجب تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء دون أي تأخير. وهناك مسألة أخرى في غاية الأهمية هي ضرورة تسيير مواقف الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه الأمور المتعلقة بخطة التجارة العالمية. ومن المشجع حقاً أن نلاحظ أن كومسيك ولجنة المتابعة تدركان تماماً أهمية ذلك.

وما يدعو إلى الاعتزاز أن نلاحظ أن أعمال المتابعة قد اضطلع بها قرار الدورة الثانية عشرة لكومسيك المتعلق بعقد اجتماع استشاري بين وفد الدول الأعضاء في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في سنغافورة في ديسمبر الماضي. وكما طلت الدورة الثانية عشرة لكومسيك فإن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ستعمل مع مكتب تسيير كومسيك والبنك الإسلامي للتنمية لتقديم اقتراح اجتماع لجنة المتابعة هذا عن انشاء آلية للتشاور المنظم بين الدول الأعضاء بشأن الأمور المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

سيادة الرئيس،
السادة المندوبون،

لا يستطيع أحد أن ينكر أن خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري لم تحرز أي تقدم ملموس. وعدم وجود استعداد لدى الدول الأعضاء لاستضافة الاجتماعات القطاعية لفريق الخبراء بقيت مشكلة رئيسية. ذلك أن عقد اجتماعات فريق الخبراء يكتسي أهمية بالغة لأن استراتيجيات وآليات تنفيذ خطة العمل تهدف إلى الشروع في عملية التنفيذ من خلال إعداد أفكار لمشاريع حيوية في جميع قطاعات التعاون ذات الأولوية بواسطة هذه الاجتماعات.

يعين علينا إذن أن نتفحص هذه المشكلة بدقة، وأننا أعتقد أن لجنة المتابعة هي المنبر المناسب للشروع في المداولات حول هذه القضية والخروج بعض الاقتراحات البديلة والفعالة لتقديمها للدورة الثالثة عشرة لكومسيك المزمع عقدها في نوفمبر القادم.

إن وجود بند دائم على جدول أعمال جنة المتابعة والدورات السنوية لكرمسيك سيتيح لنا فرصة مناسبة لتناول هذه المسألة. وأعتقد جازما أنه نظرا لأهمية المضي قدما في عملية تنفيذ خطة العمل دون تأخير، فإن المندوبين في جنة المتابعة والمشاركين في الدورة الثالثة عشرة لكرمسيك سوف يجرون مناقشات عميقة حول هذه المسألة كي يحددو مسار العمل المطلوب.

وفي ذات الوقت، أوجه نداء حارا للدول الأعضاء التي اعربت عن استعدادها لاستضافة بعض اجتماعات فريق الخبراء لتحديد تاريخ عقد هذه الاجتماعات ومكانها في اقرب وقت حتى يتسعى إبلاغ ذلك للدول الأعضاء قبل وقت كاف واستكمال الترتيبات الالزامية من جانب الأمانة العامة والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل توفير اسباب نجاح هذه الاجتماعات.

إن وضع البند الجديد على مشروع جدول أعمال اجتماع هذا العام للجنة المتابعة حول تكوين مجموعات اقليمية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي لتفعيل التعاون الاقتصادي، يعتبر فكرة هامة لا بد من أن تسترعى اهتمام المندوبين.

سيادة الرئيس،

أشتم هذه المناسبة لاستعراض اهتمام المندوبين الموقرين إلى أن عددا من الاتفاقيات الهمة بما فيها الاتفاقية الإطارية لنظام التفضيل التجاري بين الدول الأعضاء، التي تم إعدادها برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التجارة بين الدول الإسلامية لم تدخل حيز التنفيذ حتى بعد عشر سنوات من تقديمها للدول الأعضاء من أجل الترقيق والمصادقة عليها. يعود هذا إلى عدم اكتمال نصاب المصادقة المطلوبة. وللما فاني آمل أن تشخص جنة المتابعة الوضع وتقدم التوصيات الالزامية للدورة القادمة لكرمسيك من أجل اتخاذ خطوات جديدة تعالج هذا الوضع.

سيادة الرئيس،

يطيب لي في ختام كلمتي أن أثني النجاح للجنة المتابعة وتحقيق نتائج بناءة وفعالة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

جدول أعمال الاجتماع الثالث عشر للجنة المتتابعة
المنبثقة عن الكومسيك
(انقره، ١٠-١٢ مايو/آيار ١٩٩٧*)

الأصل: بالإنجليزية

جدول أعمال الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة

المنبثقة عن الكومسيك

(انقره، ١٠-١٢ مايو/آيار ١٩٩٧)

١- الجلسة الافتتاحية

- الكلمة الافتتاحية لرئيس لجنة المتابعة

- كلمة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

- كلمات رؤساء الوفود

٢- اقرار جدول الاعمال

٣- تقرير مرجعي من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

٤- استعراض تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الاعضاء في
منظمة المؤتمر الإسلامي .

٥- ورقة عمل مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك بشأن تشكيل مجموعات اقتصادية إقليمية في اطار
منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف تفعيل التعاون الاقتصادي .

٦- مسائل متعلقة باجتماعات منظمة التجارة العالمية

أ - تقرير البنك الإسلامي للتنمية بشأن الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافوره.

ب - آلية المشاورات فيما بين الدول الأعضاء خلال إجتماعات منظمة التجارة العالمية.

٧- مشروع النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمعايير والمقاييس .

- ٨- الإعداد لجلسة تبادل وجهات النظر حول "آثار التجمعات الاقتصادية الأقليمية، وخاصة الاتحاد الأوروبي، على اقتصادات البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي"، المزمع عقدها خلال الدورة الثالثة عشرة للكومسيك .
- ٩- مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للكومسيك .
- ١٠- ما يستجد من اعمال .
- ١١- اعتماد التقرير
- ١٢- اختتام الاجتماع

- ٦ -

تقرير مرجعي مقدم من الامانة العامة
لمنظمة المؤتمر الاسلامي
الى الاجتماع الثالث عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيون

(انقرة، ١٠-١٢ مايو / أيار ١٩٩٧)

تقرير مرجعى مقدم من الامانة العامة
لمنظمة المؤتمر الاسلامي
الى الاجتماع الثالث عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(اتقرة، ١٠-١٢ مايو / آيار ١٩٩٧)

يفطى هذا التقرير المجالات الثلاثة العريضة التالية:

- تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري.
- وضعية التوقيع والمصادقة على الإتفاقيات والنظم الأساسية الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- استعراض لأنشطة الأجهزة الفرعية والمؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي.

(I) **تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري**

١) **تنفيذ خطة العمل الولامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول**

الأعضاء :

ترى آلية التنفيذ والتابعة الخاصة بخطة العمل التي أقرتها القمة الإسلامية السابعة عقد اجتماع لفريق الخبراء المشترك بين القطاعات بهدف استعراض مقتضيات تنفيذ أحكام خطة العمل المتعلقة بكل قطاع في أي مجال من مجالات التعاون وتقديم مقترحات، إذا لزم الأمر، لتعزيز التعاون في ذلك المجال. وقد قبلت دورة كومسيك الحادية عشرة اقتراحًا من الاجتماع الحادي عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن كومسيك بأنه عوضًا عن عقد اجتماع واحد لفريق الخبراء المشترك بين القطاعات لبدء تنفيذ خطة العمل فإنه يجدر الأخذ بنهاج أكثر عملية يقضي بعقد أكثر من اجتماع لتناول إما مجالاً واحداً أو عدداً من المجالات المترابطة في آن معاً. وقد دعت كل اجتماعات كومسيك اللاحقة وكذلك المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية الدول الأعضاء إلى استضافة اجتماعات فريق الخبراء. وجددت الدورة الثانية عشرة

للكومسيك (استنبول ١٢-١٥ نوفمبر ١٩٩٦م) هذا النداء الموجه إلى الدول الأعضاء. وقد

عرضت حكومة الجمهورية التركية، خلال دورة كومسيك، استضافة اجتماع فريق الخبراء المتعلق بالنقد والمصارف وتدفق رأس المال. كما رحبت دورة كومسيك الثانية عشرة بعرض السنغال تنظيم حلقة تدريبية حول خطة العمل للبلدان الأفريقية، وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب التسيير التابع لكومسيك، والبنك الإسلامي للتنمية.

في وقت سابق، وخلال دورة كومسيك الخامسة عشرة، عرضت حكومة جمهورية مصر العربية استضافة اجتماعين لفريق الخبراء : أحدهما حول الزراعة والغذاء والتربية الريفية والآخر حول النقل والمواصلات. كما عرضت حكومة جمهورية باكستان الإسلامية استضافة اجتماع لفريق الخبراء بشأن التجارة الخارجية.

وكانت جميع التحضيرات الضرورية قد استكملت وأرسلت للدول الأعضاء وثائق العمل التي أعدها مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب حول الاجتماعين المقرر عقدهما في القاهرة في الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر ١٩٩٦م. ولكن تم تأجيل هذين الاجتماعين بطلب من الحكومة المغربية. ولم يتم بعد تحديد مواعيد جديدة. وتتابع الأمانة العامة الأمر مع حكومة جمهورية مصر العربية.

وفيما يخص اجتماع فريق الخبراء المقرر أن تستضيفه باكستان فقد تابعت الأمانة العامة الموضوع مع حكومة باكستان بهدف استكمال جميع التحضيرات الضرورية. ولم تسلم الأمانة العامة حتى الآن معلومات عن موعد ومكان الاجتماع.

من المقرر أن تنظم حكومة جمهورية السنغال بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية ومكتب التسيير المنشق عن كومسيك حلقة تدريبية للبلدان حول خطة العمل في داكار يومي ٢٨ و ٢٩ أبريل ١٩٩٧م. والهدف من الحلقة هو توعية الدول الأعضاء الأفريقية بالجوانب المختلفة لخطة العمل والتي يمكن أن تستفيد منها. وستسلم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب والبنك الإسلامي للتنمية على التوالي ثلاثة أوراق للمناقشة تتناول الجوانب المختلفة لخطة العمل. ومن المترقب وضع مجموعة من التوصيات في ختام المباحثات الفضفلية للأوراق الثلاث.

ب) التعاون في مجال تنمية التجارة بين الدول الأعضاء :

في دورة انعقاد الكومسيك الأولى في شهر نوفمبر ١٩٨٤م ، التقى وزراء التجارة في الدول الأعضاء بالمنظمة لبحث إمكانيات التعاون في مجال اختصاصهم. في هذه الدورة قام وزراء

التجارة بتحديد عدد من الأولويات في المجال التجاري واتخذوا قرارا حول "تنفيذ البرنامج القصير الأجل للنهوض بالتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، ويشمل ذلك توصيات لإعداد عدد من المشاريع والخطط.

اعتمدت لجنة الكومسيك في دورتها الأولى الاقتراحات الخاصة بصياغة ثلاث خطط مالية متعددة الأطراف للنهوض بالتجارة فيما بين الدول الأعضاء، أي الخطة الأطول أجلها لتمويل التجارة، خطة تأمين قروض التصدير وضمان الاستثمارات، واتحاد المقاومة الإسلامية المتعدد الأطراف، وبطبيعة الحال المسجل في تنفيذ وتشغيل كل نظام من هذه المنظمة ابتداءً إلى الجهد الهدف تعزيز التجارة بين البلدان الإسلامية بشكل عام كما يلى :

(١) نظام تمويل التجارة الأطول أولاً :

لقد تم اقتراح هذا المشروع من قبل الكومسيك التي أقرته وكلفت البنك الإسلامي للتنمية بتنفيذه. فقد تم إقرار الخطة الأطول أجلها لتمويل التجارة، في الاجتماع السنوي العاشر للبنك الإسلامي للتنمية المنعقد في شهر مارس ١٩٨٦م بعمان عاصمة الأردن.

إن هذا النظام الذي دخل حيز العمل في عام ١٤٠٨هـ يهدف إلى النهوض بعمليات تصدير المنتجات غير التقليدية فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة. ويضم ذلك بتعريف الأموال اللازمة لفترات تراوح بين ٦ - ٦٠ شهرا لفائدة عمليات التصدير من الدول الأعضاء في الخطة إلى أي بلد آخر من بلدان المنظمة. وفي نهاية عام ١٤١٦هـ ، شارك ٢٢ بلدا في هذه الخطة. ويوجد في كل بلد مشارك في هذا النظام وكالة وطنية أو أكثر مخصصة له. ويعتقل دور الوكالات الوطنية في تنسيق تعزيز عمليات تمويل الصادرات في بلدانها.

وبلغ إجمالي الأكتاب في رأس المال من قبل الدول الأعضاء (٣١٤) مليون دينار إسلامي بنهاية عام ١٤١٦هـ، بلغ المبلغ منها (١٣١) مليون دينار إسلامي. وقد ساهم البنك الإسلامي للتنمية في الخطة بمبلغ مقداره (١٥٠) مليون دينار إسلامي، كان نصفه قد سدد بالفعل. وفي عام ١٤١٦هـ بلغت الأموال المصدق بها بموجب الخطة (٥٩٨٨) مليون دينار إسلامي (أي ٩٠ مليون دولار أمريكي) لتمويل (١٣) عملية في (٦) من الدول الأعضاء المصدرة بالمقارنة مع (٨) عمليات في (٥٣) بلدا عضوا مصدرة في عام ١٤١٥هـ.

(٢) إنتهاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وإئتمان الصادرات :

هناك مشروع هام آخر في ميدان تعمية المبادرات التجارية . وهو مشروع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وإئتمان الصادرات . ويطلب من كومسيك ، قام البنك الإسلامي للتنمية بدراسة الجلوبي المطلوب وأعداد الفاقية إنشاء المؤسسة المذكورة التي وافقت عليها

كومسيك في أكتوبر ١٩٩١م ، وعليه وافق مجلس محافظي البنك على هذه الاتفاقية ، وحيث الدول الأعضاء في البنك على الاتكاب في رأس مال المشروع . وقد ساهمت (١٥) من الدول الأعضاء ب ٥٠٪ من رأس المال المصدق به وساهم البنك الإسلامي للتنمية ب ٥٠٪ المتبقية . وقد بدأت المؤسسة عملها بقرار البنك الإسلامي للتنمية في ٢١ يوليو ١٩٩٥م باعتبارها جهازاً متفرعاً عن البنك .

وأهداف المؤسسة تمثل في رفع حجم العمليات التجارية وتدفق الاستثمار بين الدول الأعضاء ، غير أن الخدمات ستقتصر على الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية والمصادقة عليها والتي اودعت وثائق التصديق لدى البنك واطلقت اسمها .

والناء الاجتماع الحادى عشر للكومسيك ، الذي عقد في اسطنبول بتركيا في شهر نوفمبر سنة ١٩٩٥م ، عرض مثل البنك الإسلامي للتنمية ما تحقق من تقدم فيما يتعلّق بإنشاء مؤسسة تأمين الاستثمار وإتمام الصادرات تحت رعاية البنك .

أعربت الكومسيك عن خالص شكرها وتقديرها للبنك الإسلامي للتنمية لما بذله من جهود حتى ينجز بنجاح هذا المشروع الهام من مشروعات الكومسيك ، وناشدت الدول الأعضاء التي لم توقع و/أو تصدق على هذه الاتفاقية المنشطة للمؤسسة ولم تكتب بعد في رأسها ان تبادر الى ذلك لكي يعم نفعها أكبر عدد ممكن من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي .

جددت دورة كومسيك الثانية عشرة هذا الطلب وأعربت عن تقديرها للجهود التي بذلها إدارة المؤسسة بفية نجاح أعمال المشروع وحيث على تنظيم تدوات تعريفية أخرى للدول الأعضاء لبيان عمليات المؤسسة . ولاحظت الدورة أنه بالإضافة إلى الدول الأعضاء الخمس عشرة التي أصبحت أعضاء في المؤسسة هناك ست دول أخرى في المرحلة النهائية من إكمال إجراءات انضمامها .

(٣) إتحاد المقاصة الإسلامي المتعدد الأطراف :

يشكل الاتحاد نظاماً آخر لضمان تنمية المبادرات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وقام البنك الإسلامي للتنمية بدراسة المشروع بطلب من كومسيك . أعربت لجنة الكومسيك في دورتها الثامنة المنعقدة في عام ١٩٩٢م عن تقديرها للبنك الإسلامي للتنمية لانه استكمل "اتفاقية المقاصة المتعددة الأطراف" وقدمها الى الاجتماع الثامن لمحافظي البنك المركزية والسلطات النقدية بالدول الأعضاء والذي عقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية في عام ١٩٩٠م ، وقد وافقت دورة الكومسيك المذكورة ، مبدئياً ، على الاتفاقية

المقرحة وصدقت على التوصيات الصادرة من محاكمي البنك المركبة والسلطات النقدية في الدول الأعضاء بشأن هذا المشروع.

ومن بين أمور أخرى، دعت دورة الكومسيك العاشرة التي عقدت في اسطنبول من ٢٢ - ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤م الدول الأعضاء إلى عمل ترتيبات فيما بينها بشرط أن تكون هذه الترتيبات منتهية فيما يتعلق بالسلح التي تقطيها وأن يكون الانضمام على أساس طوعي، وبشرط أن يكون الهدف النهائي لإبرام اتفاقيات المقاصة بين مجموعات فرعية من الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة فيها هو إنشاء اتحاد إسلامي للمقاصة المتعددة الأطراف.

(٤) إنشاء شبكة معلومات تجارية :

تبنت الدورة الأولى للكومسيك التي عقدت في عام ١٩٨٤م، قراراً حول "برنامج تنفيذى قصير الأجل لتعزيز التبادلات التجارية" وأوصت بإنشاء شبكة للمعلومات التجارية بين الدول الأعضاء تهدف إلى تسهيل جمع المعلومات التجارية ومعالجتها وتحليلها ونشرها لصالح مستعمليها.

وقد تم تكليف المركز الإسلامي لتنمية التجارة باعداد دراسة جدوى حول اجراءات وترتيبات إنشاء الشبكة بالتعاون مع اجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الاختصاص ونظمات دولية أخرى.

نتيجة لذلك قدم المركز الإسلامي لتنمية التجارة دراسة جدوى إلى الدورة الثانية للكومسيك. وتم تعين فريق لمراجعة دراسة الجدوى بهدف تطوير "نظام للمعلومات الأساسية" يصلح لعدة أمور من بينها جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التجارية ونشرها في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والفاء الإزدواجية وتأمين الاستخدام الأمثل للإمكانيات الموجودة في الدول الأعضاء.

أبدت الدورة العاشرة للجنة متابعة الكومسيك المعقودة في شهر مايو ١٩٩٤ بمدينة اسطنبول في الجمهورية التركية، ارياحها للاجتماع الأول لمركز اتصال شبكة المعلومات التجارية الذي نظم بمشاركة كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي لتنمية الذي انعقد خلال الفترة ١٩ - ٢١ ابريل ١٩٩٤م بالدار البيضاء، لبحث المشاكل المرتبطة بالتعاون بين مراكز الاتصال وإنشاء قواعد البيانات الضرورية.

طلبت اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة المضى قدماً في النشاطات التحضيرية الرامية إلى إنشاء قاعدة للبيانات بالتعاون الوثيق مع مركز اتصال شبكة المعلومات التجارية والبنك ورفع تقرير عن هذه المسألة إلى الدورة العاشرة للجنة الكومسيك.

ويعكف المركز الإسلامي لتنمية التجارة على وضع قاعدة المعلومات حيث تم استكمال هيكل أربع قواعد للمعلومات شملت مجالات:

- أ- المشغلون في التجارة الخارجية،
- ب- احصائيات التجارة الخارجية،
- ج- الفرص التجارية،
- د- الاحداث التجارية،

(٥) إنشاء نظام الأفضليات التجارية :

تنفيذاً للقرارات ذات العلاقة الصادرة عن الدورتين الأولى والثانية للجنة الكومسيك ، أجرى المركز الإسلامي لتنمية التجارة دراسة حول إنشاء نظام للأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . وتم اقرار الوثائق الخاصة بالنظام من طرف الدورة السادسة للجنة الكومسيك المنعقدة خلال الفترة ٧ - ١٠ أكتوبر ١٩٩٠ م ، والتي كلفت الامانه العامة بمتابعة تنفيذ النظام المذكور .

طلبت لجنة الكومسيك من الامانه العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، الاتصال بالدول الأعضاء للتعجيل في اجراءات انضمامها الى الاتفاقية الاطارية وحيث الدول الأعضاء على البدء في غضون ذلك في تبادل قوائم الامتيازات المترتبة ، في اطار ثانى او عبر الكومسيك وعلى الشروع في اجراء مشاورات غير رسمية بشأنها تمهيداً للمفاوضات القادمة بشأن الامتيازات المذكورة .

وكانت الدورة العاشرة للكومسيك المنعقدة في اسطنبول في اكتوبر ١٩٩٤ م قد لاحظت بالإرتياح ان (١٤) دولة عضو قد وقعت الاتفاقية بينما صادقت عليها (٥) منها وحيث الدول الأعضاء التي لم توقع و/أو تصادق بعد على الاتفاقية ان تفعل ذلك في اقرب وقت ممكن . وعند أخذ الترقيعات الأخيرة في الاعتبار يصبح عدد الدول التي وقعت الاتفاقية الاطارية بشأن نظام الأفضليات التجارية (٢٠) عضواً . ويبلغ عدد التي صادقت عليها (٥) دول . وستصبح الاتفاقية سارية المفعول بعد توقيع ومصادقة عشر من الدول الأعضاء .

(٦) المعايير والمقاييس :

قررت لجنة الكومسيك في دورتها الاولى في عام ١٩٨٤ م صياغة منهجة تهدف الى التوفيق بين المقاييس المستعملة في الدول الاعضاء سعياً الى ازالة العقبات التي تعوق تنمية التجارة بين الدول الاعضاء في المنظمة . وتم تكليف المعهد التركي للمقاييس والذي يقوم حالياً بدور لجنة تنسيق باعداد وثيقة المشروع .

تم توزيع مشروع النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للمعايير والمقاييس والموازين على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لإبداء آرائها وتعليقاتها عليه. وبعد قرار دورة كومسيك الحادية عشرة تم إعادة توزيع مشروع النظام الأساسي على الدول الأعضاء. كما أرسل المشروع أيضاً إلى الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لإبداء آرائها وتعليقاتها كذلك.

الآراء والتعليقـات المتعلقة بمشروع النظام الأساسي والتي تم استلامها من الدول الأعضاء جرى بحثها من قبل فريق الخيراء اجتمع لهذا الغرض في اسطنبول في شهر سبتمبر ١٩٩٦م. وقد تم إعداد الصيغة النهائية للمشروع حيث أخذ في الاعتبار آراء الدول الأعضاء. وقد عرض مشروع النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للمعايير والمقاييس والموازين على دورة كومسيك الثانية عشرة (اسطنبول، ١٥-١٢ نوفمبر ١٩٩٦م) لاقراره. ولكن كومسيك قررت تغيير إسم النظام الأساسي ليصبح "النظام الأساسي لمتحف المعايير والمقاييس والموازين للبلدان الإسلامية" وطلبت من الأمانة العامة موافاة الدول الأعضاء بمشروع النظام الأساسي للحصول على موافقتها وعرضه على دورة كومسيك الثالثة عشرة للمصادقة عليه. ولذا وزعت الأمانة العامة مشروع النظام الأساسي على الدول الأعضاء.

(٧) إقامة المعارض التجارية الإسلامية

ان الدورة الحادية عشرة للكومسيك المنعقدة في اسطنبول في الفترة ٥ - ٨ نوفمبر ١٩٩٥م ، لاحظت بارتياح نجاح المعرض التجاري الإسلامي الخامس الذي أقيم بنجاح في الفترة من ١٦ - ٢١ يوليول ١٩٩٤م بطهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية .

بعد أن أطلقت الدورة الثانية عشرة للكومسيك على تقرير الأمين العام للغرفة الإسلامية بشأن الموضوع لاحظت بارتياح أن المعرض التجاري الإسلامي السادس قد أقيم بنجاح في جاكارتا بجمهوريـة إندونيسـيا في الفترة ٢٢ - ٢٧ أكتوبر ١٩٩٦م بالتزامن مع الاجتماع الثالث للقطاع الخاص. كما رحـت بعرض حـكومـة لبنان استضافة المعرض التجاري الإسلامي السابع خلال عام ١٩٩٨م بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والبنك الإسلامي للتنمية وغيرها من المؤسسات المعنية. وناشدت كومسيك الدول الأعضاء المشاركة بنشاط في هذا المعرض التجاري الإسلامي.

(٨) التعاون بين القطاعـات الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمـر الإسلامي:

تعـبر تنـمية القطاعـ الخاص في الدولـ الإسلامية أحد الاهتمامـات الرئـيسـية لـ كـومـسيـكـ. وقد قـرـرت دـورـة كـومـسيـكـ التـاسـعـة اـتـابـعـ مـنهـجـ منـهـجـ فيما يـخـصـ الدـورـ المـخـتمـ للـقطـاعـ الخـاصـ فيـ

الأنشطة الشاملة التي تقوم بها كومسيك، وعند الضرورة، خلال المعارض التجارية الإسلامية. إن قرار عقد اجتماعات للقطاع الخاص بطريقة منتظمة وعلى أساس سنوي قبل دورات كومسيك هو إجراء هام يدعم القطاع الخاص في الدول الأعضاء.

لاحظت دورة كومسيك الثانية عشرة التي عقدت في أسطنبول في الفترة من ١٢ إلى ١٥ نوفمبر ١٩٩٦ م التقرير الذي قدمته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة حول الاجتماع الثالث للقطاع الخاص والذي أوضح اتجاهها إيجابيا فيما يخص عدد البلدان المشاركة والعمليات التجارية التي تمت والمشروعات المشتركة التي اتفق عليها وذلك من خلال الاتصالات الشائنة والمتمدة الأطراف.

كما أعربت الدورة الثانية عشرة لكومسيك عن الشكر والتقدير لحكومة جمهورية إندونيسيا وللغرفة التجارية الإندونيسية على استضافة الاجتماع الثالث للقطاع الخاص وتنظيمه بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أكتوبر ١٩٩٦ م في جاكارتا. ولاحظت بالارتباط التوصيات الواردة في تقرير الاجتماع الثالث للقطاع الخاص والذي تمت خلاله اتصالات ثنائية ومتمدة الأطراف فيما بين رجال الأعمال في القطاع الخاص بالدول الأعضاء. وقد حثت دورة كومسيك الاتحادات الغرف التجارية والصناعية في الدول الأعضاء على وضع إطار لزيادة تعزيز التعاون مع الغرفة الإسلامية والمساهمة في برامجها الرامية إلى تشجيع التجارة والاستثمار فيما بين البلدان الإسلامية.

وقد عرضت جمهورية باكستان الإسلامية استضافة الاجتماع الرابع للقطاع الخاص بينما عرضت جمهورية يوغندا استضافة أحد الاجتماعات القادمة للقطاع الخاص.

وكانت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة قد نظمت الدورة الثامنة والعشرين للجتها التنفيذية في ١٥ - ١٦ وجمعيتها العامة الرابعة عشرة من ١٧ إلى ١٩ أكتوبر ١٩٩٦ م. وقد عقد كلا الاجتماعين في جاكارتا بجمهورية إندونيسيا.

٩- تبادل وجهات النظر حول "تجارب الفصصية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي":

وافتقت الدورة العاشرة للكومسيك على إدراج بند منفصل في جدول أعمال الاجتماعات اللاحقة للكومسيك يتيح للمندوبين تبادل وجهات النظر بشأن الماضي الاقتصادي العالمي الحالي التي تهم الدول الأعضاء.

وكان تبادل الآراء خلال الدورة الحادية عشرة للكومسيك قد تناول موضوع "إنعكاسات دورة أورووجواي للمفاوضات التجارية وإنشاء منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي".

خلال الدورة الثانية عشرة للكومسيك كان الموضوع الذي تبادلت حوله الآراء هو "تجارب الشخصية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" واستعداداً لذلك فقد نظم مركز البحوث الاقتصادية والاقتصادية والاجتماعية والتربيب حلقة تدريبية حول الشخصية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي" في بوريان بجمهورية باكستان الإسلامية في ٢٠-١٩ أكتوبر ١٩٩٦م بالتعاون مع جنة الشخصية الباكستانية. وقدمت في الحلقة تجربة الشخصية في ست من الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك فقد قدمت أوراق ذات علاقة من قبل كل من البنك الإسلامي للتنمية والفرقة الإسلامية للتجارة والصناعة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وبعد مداولات دقيقة حول الموضوع توصلت الدورة الثانية عشرة للكومسيك إلى عدة نتائج وحددت ما ينبغي عمله لنجاح برامج الشخصية في الدول الأعضاء. كما دعت كومسيك الدول الأعضاء إلى مواصلة تبادل التجارب مع بعضها البعض في مجال تنفيذ برامج الشخصية. وقد تم تحديد مجالات التعاون التالية:

أ- التعاون الفنى،

ب- تنظيم حلقات تدريبية بمشاركة إدارات الشخصية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي،

(ج) التعاون في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية :
يشكل الأمن الغذائي أحد أهم أولويات خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي.

إلا أن مشكلة الأمن الغذائي لم تحل في بعض البلدان الأعضاء في المنظمة وخاصة الدول الأفريقية منها .

كذلك فإن الأمانة العامة قامت ، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية والحكومة السنغالية ، بتنظيم ندوة بشأن الأمن الغذائي في البلدان الإسلامية في داكار بجمهورية السنغال في شهر ديسمبر ١٩٩١م ، وذلك على هامش مؤتمر القمة الإسلامية السادس. وقد أصدرت القمة الإسلامية السادسة إعلاناً حول "عقد الأمن الغذائي" في بلدان المجموعة.

وبعد إطلاع مؤتمر القمة الإسلامية السادس على تقرير ندوة داكار :

- طلب من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وجميع المؤسسات المالية والاقتصادية والفنية في الأمة الإسلامية مساعدة الدول الأفريقية المعنية بتنفيذ هذه التوصيات بفعالية.
- ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم المزيد من الموارد المالية إلى المؤسسات المعنية ، من أجل تكينها من تقديم المزيد من المساعدات للدول الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حتى تتمكن من تنفيذ استراتيجيتها للأمن الغذائي بسرعة وفعالية".

تقوم اللجنة الخاصة التي انشئت خلال الندوة برئاسة معالي وزير التنمية الريفية والمياه في جمهورية السنغال ببذل كل الجهودات الالزامية من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن ندوة داكار حول الأمن الغذائي في البلدان الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . وقد عقد اجتماعان للخبراء واجتماعان آخران لكتاب المسؤولين ، كما زارت بعثة مشتركة من حكومة السنغال والبنك الإسلامي للتنمية وبنك التنمية الأفريقي بعض البلدان لتقديم برامجها في مجال الأمن الغذائي .

واستضافت حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في طهران في الفترة من ١٤ إلى ١٦ يناير ١٩٩٥ م. وكان الحضور جيداً، وأكّد الإعلان الذي صدر عن المؤتمر الحاجة لاستكشاف الطرق والوسائل الملائمة لزيادة الانتاج الزراعي في المناطق التي تتمتع بقدرات عالية. وقرر المؤتمر القيام بشكل دوري باستعراض الأمان الغذائي في جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المسئولة للبقاء وقدرتها على الوصول إلى درجة أكبر من الاعتماد على الذات في توفير الغذاء. كما أعرب المؤتمر عن اصراره وعزيمته السياسية لتوسيع التعاون بين البلدان الأعضاء لتطوير الأمن الغذائي والزراعة.

د) التعاون في مجال الصناعة :

تجدر الاشارة إلى أنه خلال السنوات القليلة الماضية تم عقد سلسلة من الاجتماعات الوزارية حول التعاون الصناعي فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . وقد تم تحديد ودراسة وقرار عدة مشاريع مشتركة للدول الأعضاء ، وذلك بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

تعمل الأمانة العامة والأجهزة المخربة والمتخصصة والمؤسسات المتخصصة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو UNIDO) من أجل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات التنمية الصناعية والاستثمار المشترك .

دعت الدورة التاسعة للكومسيك المعقودة في اسطنبول في الفترة ١ - ٤ سبتمبر ١٩٩٣م الدول الأعضاء التي لم تبحث توصيات فريق العمل بشأن الآلية المقترحة إلى القيام بذلك وموافاة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بآرائها وتعليقها حتى يتسنى للجتماع الوزاري الاستشاري الرابع النظر في الموضوع ، كما ناشدت الدول الأعضاء استضافة هذا الاجتماع الوزاري الاستشاري حتى يمكن استكمال المشروع .

(د) التعاون فيه مجال النقل :

انعقد الاجتماع الوزاري الأول حول النقل في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول من ٧ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٧م بالتزامن مع الدورة الثالثة للكومسيك . وخلال الاجتماع أعرب الوزراء عن يقينهم بأن قطاع النقل يشكل عنصرا هاما في تنمية التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان الإسلامية ، وقررروا - فيما قرروا - التعاون في تنمية القطاعات الفرعية التالية :

- (أ) النقل البحري،
(ب) النقل بالسكك الحديدية،
(ج) النقل بالطرق السريعة،
(د) التدريب في مجال النقل .
والأمانة العامة على إصال وثيق مع الدول الأعضاء والوكالات المعنية من أجل تنفيذ قرارات وزراء النقل .

دعت الدورة الحادية عشرة للكومسيك المعقودة في اسطنبول في الفترة ٢٢ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤م ، الدول الأعضاء وأجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات الاجتماع الأول لوزراء النقل بالدول الأعضاء وأهابت بهذه الدول استضافة الاجتماع الثاني لوزراء النقل ،

ويواصل الاتحاد الإسلامي لمالكي البوار خ جهوده الرامية إلى إنشاء شركة نقل بحري دولية في القطاع الخاص . ويترقب أن تبدأ هذه الشركة نشاطاتها رسميا قريبا .

(ه) التعاون فيه مجال الاتصالات :

انعقد الاجتماع الوزاري الأول لوزراء الاتصالات السلكية واللاسلكية بالتزامن مع الدورة الرابعة للكومسيك في اسطنبول ، تركيا في شهر سبتمبر ١٩٨٨م . وانعقد الاجتماع الوزاري الثاني حول الاتصالات في باندونج ، جمهورية إندونيسيا ، في الفترة من ٥ إلى ٨ نوفمبر ١٩٩١م وقد دعت الدورة التاسعة للكومسيك ، التي انعقدت في اسطنبول في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤م ، الدول الأعضاء وأجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الاجتماعين الوزاريين الأول والثاني حول الاتصالات .

استضافت حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الاجتماع الوزاري الثالث لنقطة المؤتمر الإسلامي حول البريد والاتصالات في طهران في الفترة من ٨ إلى ١١ يوليو ١٩٩٦م. وأصدر الاجتماع قراراً من ٢٥ نقطة حدد فيه مجالات التعاون وتقدم بطلبات وتوصيات محددة للدول الأعضاء لتنفيذها بغية تعزيز التعاون بينها في مجال البريد والاتصالات.

وقد تضمنت بعض الأعمال الامة التي اقترحها الاجتماع، إنشاء بنك بيانات خبراء البريد والاتصالات في إطار نظام شبكة المعلومات الخاص بالمنظمة، وتحديد آلية تمكن الدول الأعضاء من الاستفادة من الدراسات والبحوث التي قامت بها بعض الدول الأعضاء في مجال البريد والهاتف والبرق، وإعداد قائمة محدثة بنشاطات التعاون والتدريب الجارية في الدول الأعضاء تبين احتياجات الدول الأعضاء ومقدراتها واقتراح أفكار مشاريع قابلة للتنفيذ وتقديم مقترنات ونشاطات وتشجيع الاستثمارات المشتركة في مجال تطوير معدات الاتصالات وصناعتها.

وقرر الاجتماع تكوين لجنة متابعة لرصد تنفيذ توصيات الاجتماع الوزاري الثالث حول البريد والاتصالات وقرر عقد اجتماعات سنوية للخبراء وندوات ولو على مستوى تقليسي على أن تتضمن القطاع الخاص. كذلك تقرر تقليص الفوة التي تفصل بين الاجتماعات الوزارية للبريد والاتصالات بحيث يعقد الاجتماع مرة كل ثلاث سنوات.

أعرب الاجتماع الثاني عشر عن تقديره لانعقاد الاجتماع الوزاري الثالث لنقطة المؤتمر الإسلامي حول البريد والاتصالات، بنجاح في طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأعتمد تقريره.

(ذ) التعاون في مجال الطاقة :

يشكل مجال الطاقة أحدى أولويات خطة العمل، وقد انعقد الاجتماع الوزاري الأول حول الطاقة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول، تركيا من ٦-٣ سبتمبر ١٩٨٩م وذلك بالتزامن مع الدورة الخامسة للكومسيك.

وادرأكا من وزراء الطاقة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ان مسائل الطاقة تحمل عنصرا هاما من عناصر التعاون في مختلف المجالات فيما بين الدول الأعضاء ، وان تنمية موارد الطاقة وشبكات الكهرباء ستفضي الى التقدم وتساهم في الصالح العام للبلدان الإسلامية وصالحهم المشترك ، فقد أصدروا قرارا بهذا الشأن .

ويوصي هذا القرار الدول الأعضاء ، من بين امور أخرى ، بتحسين اداء منشآت الطاقة وتعجيل نقل التكنولوجيا فيما بينها في مجال الطاقة ، وتشجيع البحوث في مجال موارد الطاقة الجديدة والتجددية وانشاء شبكات القليمية مرباطة فيما بينها في مجال الطاقة الكهربائية .
دعت الدورة العاشرة للكومسيك المنعقدة في اسطنبول في الفترة ٢٢ - ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤م، الدول الأعضاء وأجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية لاتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ قرارات الاجتماع الوزاري الأول وأهابت بالدول الأعضاء استضافة الاجتماع الوزاري الثاني حول الطاقة .

م) التعاون في مجال البنية الأساسية والأشغال العامة :
العقد الاجتماعي الوزاري الأول حول البنية الأساسية والأشغال العامة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول في الفترة ٦ - ٩ أكتوبر ١٩٩١م وذلك بالتزامن مع انعقاد الدورة السابعة للكومسيك .

وأذ لاحظ الاجتماع بارتياح أن البلدان الإسلامية لديها امكانيات وقدرات هائلة للتعاون في مجال البنية الأساسية والأشغال العامة قادرة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

وأذ لمس أن هناك مجالاً شاسعاً للتعاون فيما بين أعضاء المنظمة في قطاع البنية الأساسية والأشغال العامة ، وأذ أدرك ضرورة متابعة تطوير المشروعات والأفكار العديدة المطروحة من الدول الأعضاء، فقد حث الاجتماع الوزاري الدول الأعضاء على استخدام جميع الطرق والوسائل لتعزيز التعاون فيما بينها وقد طلب تحصيص بند مستقل في الميزانية للأشغال العامة والبنية الأساسية ضمن القطاعات ذات الأولوية، من خطة العمل المادفة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء. وأوصى بتطوير العلاقات والمشاريع الموجودة فعلاً في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا المجال .

لاحظت الدورة العاشرة للكومسيك المنعقدة في اسطنبول في الفترة ٢٢ - ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤م القرارات الصادرة عن الاجتماع الوزاري الأول حول البنية الأساسية والأشغال العامة التي عقد باسطنبول من ٦ - ٩ أكتوبر ١٩٩١م . ووجهت نداءاً الى الدول الأعضاء والأجهزة المعنية في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات الاجتماع الوزاري الأول حول البنية الأساسية والأشغال العامة في الدول الأعضاء . وأحاطت علماً باقرارات جمهورية تونسية الرامية إلى تضمين خطة العمل الأحكام المتعلقة بالتعاون في مجال البنية الأساسية الحضرية والتنمية الريفية .

ط) التعاون في مجال القوى العاملة والضمان الاجتماعي:

انعقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعنى بالقوى العاملة والضمان الاجتماعي في كوالالمبور، ماليزيا في أكتوبر ١٩٨٤م وكونت مجموعتي عمل : الأولى لاستكمال "مشروع الاتفاقية الثانية بشأن الضمان الاجتماعي" والثانية لاستكمال "مشروع الاتفاقية الثانية التنموية بشأن العمالة وتبادل الأيدي العاملة" . وقد اجتمعت مجموعة العمل المكلفة بالضمان الاجتماعي في عمان ، بالأردن سنة ١٩٨٥م ، واستكملت مشروع الاتفاقية . كما انعقد اجتماع مجموعة العمل الثانية المكلفة بالعمالة وتبادل الأيدي العاملة في أسطنبول ، بتركيا من ٢٧ - ٢٩ مايو ١٩٨٩م واستكملت مشروع الاتفاقية .

وعندما أرسلت الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء ، تقارير مجموعة العمل المعنية بالعمالة وتبادل الأيدي العاملة وكذلك مشروع الاتفاقية ، ابلغتها بأن مشروعين اتفاقيين سيقدمان إلى الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعنى بالعمالة والضمان الاجتماعي للدراسة .
أعرب المؤتمر الإسلامي الحادي والعشرون لوزراء الخارجية عن تقديره لعرض حكومة جمهورية مصر العربية لاستضافة اجتماع فريق الخبراء حول العمل وتبادل اليد العاملة .
وقد أبلغت حكومة جمهورية مصر العربية الأمانة العامة بأنها ليست في وضع يمكنها من استضافة هذا الاجتماع .

ج) التعاون في مجال السياحة :

صادق المؤتمر الإسلامي الثالث والعشرون لوزراء الخارجية المنعقد في كوناكري - جمهورية غينيا من ٩ إلى ١٢ ديسمبر ١٩٩٥م على قرار لتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في مجال السياحة . وأكد المؤتمر أن السياحة تحمل محورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والتقارب بين الأمم . وذكر المؤتمر الإسلامي الرابع والعشرون لوزراء الخارجية الذي انعقد في جاكارتا، بجمهورية إندونيسيا في الفترة من ٩ إلى ١٢ ديسمبر ١٩٩٦م، أن السياحة قد أدرجت ضمن المجالات التي تحظى بالأولوية في التعاون في خطة العمل . وطلب من الأمين العام عقد اجتماع لفريق من الخبراء في مجال السياحة في أسرع فرصة ممكنة وذلك في إطار الكومسيك وخطبة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، في الوقت نفسه دعا المؤتمر الدول الأعضاء للتعاون في المجالات التالية:

- توفير وتبادل مواد إشهارية حول السياحة بلغات مختلفة .
- تنظيم أسابيع خاصة بالسياحة والمعارض الشعبية في العالم الإسلامي .
- إنجاز أشرطة وثائقية حول أهم المعالم التاريخية في البلدان الإسلامية وتبادلها .

- تنظيم أسفار جماعية بين الدول الإسلامية .
 - تشجيع الاستثمارات السياحية في البلدان الإسلامية وتوجيه المستثمرين لنجاز مشاريع سياحية في هذه البلدان .
 - تسهيل الاتصالات فيما بين مكاتب السياحة ذات الخبرة في هذا المجال في البلدان الإسلامية .
- وقد أرسلت الأمانة العامة هذا القرار إلى الدول الأعضاء ودعتها إلى تفيذه وموافاتها بما يتم في هذا الشأن .

ك) التعاون الفني فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي :

انعقد الاجتماع الوزاري الأول بشأن "التعاون الفني" بالتزامن مع الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) في اسطنبول الجمهورية التركية من ٧ - ١٠ أكتوبر ١٩٩٠م . وقد عقدت هذة الاجتماعات لراكيز الاتصال الوطنية حول التعاون الفني في اسطنبول بين سنتي ١٩٩٠ و ١٩٩٤م بفضل تمويل حكومة الجمهورية التركية .
بحث هذه الاجتماعات وضعيه التعاون الفني فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي واعتمدت توصيات تعزيز هذا التعاون . كما ركزت الاجتماعات على ضرورة تعزيز القدرات الإدارية والمالية لراكيز الاتصال الوطنية للتعاون الفني . وخلال الاتصالات الثانية تم تحدث برامج التعاون واعداد برامج جديدة .

أوصى المؤتمر الإسلامي الحادي والعشرون لوزراء الخارجية والدورة التاسعة للكومسيك بتعزيز التعاون الفني بين الدول الأعضاء مع التركيز على التدريب في مجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى إعداد المربين .

لاحظت الدورة العاشرة للكومسيك التي انعقدت في اسطنبول في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤م بارتياح أن اجتماعات راكيز الاتصال المعنية بالتعاون الفني تعدد متزايا بصفة منتظمة في اسطنبول ووجهت الشكر لحكومة تركيا على استضافة هذه الاجتماعات ، كما أعربت كذلك عن تقديرها للدعم المتواصل الذي قدمته هذه الاجتماعات كل من تركيـا ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي مثل البنك الإسلامي للتنمية ، ومركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية ، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ، والمركز الإسلامي للتدريب الفني والمهني والبحوث والمؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية (فاستاد) ، مما ساهم بشكل فعال في نجاح هذه الاجتماعات .

كما دعت الدورة العاشرة للكومسيك الدول الأعضاء وأجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي لتنفيذ قرارات الاجتماع الوزاري الأول حول التعاون الفني الذي انعقد من ٧ - ١٠ أكتوبر ١٩٩٠ في إسطنبول . وأبدت ارتياحها لانعقاد الاجتماع الخامس لمراكيز الاتصال حول التعاون الفني في إسطنبول في الفترة من ١٣ - ١٦ مايو ١٩٩٤ .

ثانياً: وضعية التوقيع والمعادقة على النظم الأساسية والاتفاقيات المبوبة :
قدمت الأمانة العامة تقريراً مفصلاً حول مسألة التوقيع أو المصادقة على الاتفاقيات والنظام الأساسية التي تمت الموافقة عليها باشراف الكومسيك، إلى الاجتماع الثاني عشر للكومسيك المنعقد في إسطنبول في شهر نوفمبر ١٩٩٦ م وإلى المؤتمر الإسلامي الرابع والعشرين لوزراء الخارجية المنعقد في جاكارتا في ديسمبر ١٩٩٦ م، وهذه الاتفاقيات والنظام الأساسية هي :

- ١- الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفنى والتجارى بين الدول الأعضاء .
- ٢- الفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء .
- ٣- الاتفاقية الاطارية حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .
- ٤- الاتفاقية الأساسية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وإتمان الصادرات .
- ٥- النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية .
- ٦- النظام الأساسي للمجلس الإسلامي للطيران المدني .

مرفق مع التقرير جدول يلخص وضعية توقيع الأنظمة الأساسية والاتفاقيات والمصادقة عليها .

١- الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفنى والتجارى :
اعتمد المؤتمر الإسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية سنة ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧) م
الاتفاقية العامة بشأن التعاون الاقتصادي والفنى والتجارى . وتهدف الاتفاقية إلى تشجيع نقل الاستثمارات ورؤوس الأموال وتبادل المعلومات والخبرات والقدرات الفنية والتكنولوجية فيما بين الدول الأعضاء وكذلك إلى تسهيل التعامل بين البلدان المذكورة بشكل عادل وبدون تمييز مع إيلاء أهمية خاصة لأقل البلدان نمواً . وقد وقع الاتفاقية حتى الآن (٣٩) دولة ، وصادق عليها ٢٧ دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي وبذلك أصبحت الاتفاقية سارية المفعول اعتباراً من

٢٨ ابريل ١٩٨١ م

٢- اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمار بين الدول الأعضاء:

اعتمد المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية في سنة ١٤٠١هـ (١٩٨١م) اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمار فيما بين الدول الأعضاء ، وتحدد الاتفاقية المبادئ الأساسية لتشجيع نقل رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء وتوفير الحماية لاستثماراتها من أي مخاطرة تجارية مع ضمان تحويل رؤوس الأموال وريعها إلى الخارج ، وحتى الآن وقعت أربع وعشرون دولة على الاتفاق ، وصادق عليها سبع عشرة دولة عضو في المنظمة ، وبما أن أكثر من عشر دول قد صادقت عليها ، فقد أصبحت سارية المفعول منذ فبراير ١٩٨٨م.

٣- نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء:

وقع هذه الاتفاقية الإطارية حتى الآن عشرون دولة من الدول الأعضاء من بينها دولتان وقعتا خلال الدورة الثانية عشرة لكومسيك ولغاية الآن صادقت عليها حسنه دول أعضاء . وحتى تصبح الاتفاقية سارية المفعول فانها تحتاج على الأقل لصادقة عشر دول أعضاء عليها . طلبت الدورة التاسعة للكومسيك من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الاتصال بالدول الأعضاء بهبة التعجيل في استكمال اجراءات انضمامها إلى الاتفاقية الإطارية ، كما دعت جميع الدول الأعضاء إلى الشروع في تبادل قوائم الامتيازات المقروحة سواء بالطريق الثاني أو عن طريق الكومسيك ، وإلى اجراء مشاورات غير رسمية بشأنها استعداداً للمفاوضات المقبلة بشأن الامتيازات المذكورة .

٤- اتفاقية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وإنتمان العائدات:

اصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من ٢١ يوليو ١٩٩٥م . وقد بدأت المؤسسة ممارسة عملها كمؤسسة فرعية تحت إشراف البنك الإسلامي للتنمية . ولغاية الآن وقع على هذه الاتفاقية إحدى وثلاثون دولة عضو وصادق عليها ثالثي عشرة دولة عضو .

٥- النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية:

اعتمد المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية في عام ١٤٠٥هـ (١٩٨٤م) النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدول الإسلامية . وقد وقع على هذا النظام التسع عشرة دولة من الدول الأعضاء وصادق عليه تسع دول فقط . ولغاية الآن لم يدخل النظام الأساسي حيز التنفيذ بسبب عدم اكمال النصاب المطلوب للمصادقات .

٦- النظام الأساسي للمجلس الإسلامي للطيران المدني :

لقد وقع على النظام الأساسي للمجلس الإسلامي للطيران المدني التسعة عشرة دولة من الدول الأعضاء وصادق عليه اربع دول وهو ما لا يكفي ليصبح نافذاً المفعول .

حتى الدورة الثانية عشرة لجنة ممثلي الدول الأعضاء التي لم توقع و/أو لم تصادر بعد على مختلف النظم الأساسية والاتفاقيات في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، على القيام بذلك في أقرب فرصة ممكنة.

ثالثاً: أنشطة الأجهزة الفرعية والمؤسسات المتخصصة والمنتسبة العاملة في مجال تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء:

أ - المركز الإسلامي للبحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية - انقرة:

تأسس المركز الإسلامي للبحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية في انقرة بتركيا وفقاً للقرار رقم ٢/٨-أق الصادر عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في طرابلس في مايو ١٩٧٧م. وقد بدأ المركز، المعروف بمركز انقرة، عمله في ١ يونيو ١٩٧٨م كجهاز متفرع عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد كان المركز نشطاً في تنفيذ العديد من البرنود المدرجة في خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الهدفية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، والتي أقرت كمحلق لبلاغ مكة التاريخي حول العمل الإسلامي المشترك من جانب مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في بناء ١٩٨١م. يضاف إلى ذلك أن المركز أهتم بالعمل الفني المتعلق بتنفيذ قرار مؤتمر القمة الإسلامي السادس الصادر في داكار خلال شهر ديسمبر ١٩٩١م حول وضع استراتيجية جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي. كما قام المركز بإعداد خطة العمل المقترنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الهدفية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري.

وبالإضافة إلى التنفيذ المنظم لأنشطته المكلفة بها يقوم المركز بنشاط مكثف لإعداد الوثائق الأساسية والتقارير التي تقدم لاجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي التي تعقد سنوياً على مختلف الأصعدة حول التعاون الاقتصادي والفنى.

بـ - المركز الإسلامي لتنمية التجارة - الدار البيضاء:

يمكن تصنيف أنشطة المركز بالتفصيل تحت العناوين التالية:

أ- إجراء عددة دراسات في مجال تعزيز التجارة بين البلدان الإسلامية وحول انعكاسات التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصاديات الدول الأعضاء. ب- تسيير برامج تدريبية مختلفة وعقد ندوات واقامة حلقات تدريبية. ج- القيام بأنشطة لتعزيز التجارة مثل اقامه معارض تجارية

إسلامية وتطوير شبكة المعلومات التجارية. د- اصدار مطبوعات مثل "التجارة" (مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن المركز حول التجارة بين الدول الإسلامية والتجارة الدولية)، و "دليل وجدول الخبراء للمصادر في البلدان الإسلامية" في التجارة الدولية في إطار الدول الإسلامية الأعضاء. هـ - تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء.

يتضمن برنامج المركز لسنة ١٩٩٦/١٩٩٧ المقدم للدورة السادسة للجمعية العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة تفاصيل برنامج عمل المركز للسنة المشار إليها.

جـ- **المحمد الإسلامي للتكنولوجيا: داكا:**

كلف المعهد الإسلامي للتكنولوجيا بالمساعدة في تنمية الموارد البشرية المائلة في الدول الأعضاء وتدريب المهارات الفنية لتصل إلى المستوى الدولي المطلوب لتحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية للأمة الإسلامية. ولتحقيق هذا الهدف ينظم المعهد دروساً في الهندسة والتكنولوجيا في المجالات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية وفي مجال برامج تدريب المعلمين. وينظم أيضاً دورات دولية قصيرة، وحلقات تدريب وندوات ويقوم بإجراء الباحث.

وفي ١٠ سبتمبر ١٩٩٦ أكمل المعهد بنجاح سنته الأكاديمية العاشرة ١٩٩٥-١٩٩٦) باقامة احتفال تخريج الدفعة العاشرة من طلابه. وقد بلغ عدد الخريجين من مختلف الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والذين تسلماً شهادتهم ١٨٦ طالباً في حين تم قبول ١٤٠ طالباً في الصفوف العليا.

وخلال هذه السنة الأكاديمية الخامسة عشرة (١٩٩٦-١٩٩٧) ورد من واحد وعشرين دولة من الدول الأعضاء إسماء ٨٣٧ مرشحاً للدراسات المختلفة. ونظراً لقلة الأماكن يمكن اختيار ٣٧٤ طالباً لمختلف التخصصات منهم ٢٧٣ طالباً جاهزين للالتحاق.

وكجزء من أنشطته ينظم المعهد أيضاً طيلة العام دورات دولية قصيرة وندوات وحلقات تدريب لرفع مستوى المهارات وتحديث المعرفة لدى مختلف العاملين في المكتب والمؤسسات التعليمية والصناعات في الدول الأعضاء. وفي هذه السنة نظم المعهد بنجاح أربع ندوات في هذا المجال.

ويوصي نقطة اتصال لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال أولوية تنمية الموارد البشرية في إطار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فإن المعهد يعمل في مشاريع مختلفة بالتشاور مع الهيئات المعنية في منظمة الأمم المتحدة. إن تفاصيل هذه الأنشطة وتوجهاتها مدونة في التقارير الشاملة للمدير العام والتي يوزعها المعهد من وقت آخر.

د- البنك الإسلامي للتنمية : جدة:

عمل البنك الإسلامي للتنمية دائماً وعن كثب مع الهيئات المتخصصة والأجهزة المتممة والفرعية الأخرى في منظمة المؤتمر الإسلامي. وهذا العمل يتعلّق بعدة مجالات مثل تبادل البيانات والمعلومات والقيام بمشاريع مشتركة، وعقد الاجتماعات وتحديد المهام لفرق عمل خاصة وجانب. وفي هذا الإطار استمر البنك وهذه المؤسسات في التعاون خلال سنة ١٤١٦هـ.

وتشكل شبكة أنظمة المعلومات لمنظمة المؤتمر الإسلامي مشروع رئيسي آخر يقوم به البنك الإسلامي للتنمية (IRTI) تحت رعاية كومسيك وكومستيك. وتمثل مهمة الشبكة في تسهيل تجميع وتوزيع المعلومات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وهيئاتها المتخصصة من خلال نقاط اتصال وطنية واقليمية وقطاعية متخصصة في عدة قطاعات ومجالات. والشبكة قيد التنفيذ من خلال مشروع رائد يشمل تسع بلدان أعضاء مفطأة براكيز اتصالها الوطنية. ويجري عقد اجتماعات تسيقية لنقاط الاتصال من أجل البحث في الخطوط العلمية الازمة لتنفيذ المشروع في مجال القطاعات ذات الأولوية وخاصة التجارة.

وبطلب من مختلف أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي قام البنك الإسلامي للتنمية بإعداد واستكمال عدة نظم أساسية/اتفاقيات/ برامج في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وكان آخر ذلك المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار والتمويل الصادرات. كما يقوم البنك الإسلامي للتنمية بتقديم المعرفة الفنية من خلال عدد من النشطة الناجحة التي تقوم بها مختلف المؤسسات العاملة تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي.

هـ- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة : كراتشي:

إن الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة مستمرة في متابعة برنامجهما للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي هذا الإطار، فإنها تقوم بتنفيذ المشاريع والبرامج المختلفة والتي حدّدت في خطة عملها الثلاثية (١٩٩٧-١٩٩٥م) وقد وضعت خطة العمل هذه طبقاً للخطوط العريضة الازمة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وفقاً لما أكدته خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومنذ سنة ١٩٩٥م، والغرفة الإسلامية تتبع بنشاط برنامجهما المتعلقة بالقطاع الخاص. وقد عقدت ثلاثة اجتماعات للقطاع الخاص في تركيا (١٩٩٣م) ومصر (١٩٩٥م) وفي إندونيسيا (١٩٩٦م). وتم تقديم توصيات هذه الاجتماعات إلى دورات كومسيك العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة، للنظر فيها. وقد ثبتت اجتماعات القطاع الخاص بأنها منبر مفيد للقاء المقاولين

ورجال الأعمال وممثلي المؤسسات المالية حيث تتم مناقشة سبل التعاون في المستقبل وابجاد أسواق جديدة لمنتجاتهم.

ولتحقيق المزيد من التفاعل بين رجال الأعمال في البلدان الإسلامية أرسلت الغرفة الإسلامية وفودا اقتصادية لبعض البلدان الإسلامية. فقد توجه الوفد الأول إلى النيجر وبوركينا فاسو ومالى، والوفد الثاني إلى غينيا وجامبيا وسيراليون والسنغال. أما الوفد الثالث فإنه سيزور بعض جمهوريات آسيا الوسطى.

كما تشارك الغرفة الإسلامية في إقامة المعارض التجارية الإسلامية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة. يضاف إلى ذلك أنها تضع ترتيبات لإقامة معارض صغيرة أثناء اجتماعات القطاع الخاص.

وكجزء من الخدمات التي تقدمها للغرف الأعضاء وضعت الغرفة الإسلامية برنامجاً لعقد ندوات وحلقات تدريب، كان أولها ندوة الخدمات المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي انعقدت بالتعاون مع البنك الإسلامي لتنمية في كراتشي خلال شهر ديسمبر ١٩٩٦م. وهناك ندوة أخرى ستقام في مالي لصالح البلدان الناطقة بالفرنسية في وقت لاحق من هذه السنة.

وفي هذا العصر الذي تتطور فيه تكنولوجيا الإعلام تطروا كثيراً فإن الغرفة تركز على وضع قاعدة معلومات متكاملة. وهذه القاعدة تتضمن معلومات عن الدول الأعضاء مع إشارة خاصة للتجارة والاقتصاد والصناعة والمعارض التجارية وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة.

و - اتحاد المركزي للبنوك الإسلامية: جدة:

تلخص الأهداف الرئيسية للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية فيما يلي:

(١) تعزيز فلسفة ومبادئ الأعمال المصرفية الإسلامية، (٢) تحديد معايير للتعاون والتنسيق بين البنوك الإسلامية وكذلك بين البنك المركزي الإسلامي، (٣) وضع قاعدة معلومات تجمع المؤسسات المالية الإسلامية.

كذلك تتضمن الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد نشر المطبوعات التالية:

- دليل سنوي للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية،
- موجز شهري للمعلومات حول المسائل المالية والاقتصادية الحالية،
- موجز تعليمي شهري حول الاقتصاديات الإسلامية،

و - اتحاد إسلامي لمالكي البوادر: جدة:

تفيداً لقرار المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية الذي يدعى الاتحاد إلى إنشاء شركة إسلامية للملاحة تم إجراء دراسة الجدوى المطلوبة. وقد ناقش الاتحاد هذه الدراسة وأقرها.

وقد اتصلت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بوزارة خارجية المملكة العربية السعودية لابلاغها برغبة الأعضاء في أن تكون جدة مقرًا لهذه الشركة. وستناقش الخطوات النهائية التي تم اتخاذها لغاية الآن لإنشاء هذه الشركة في دورة الجمعية العامة للاتحاد التي ستعقد في طهران خلال شهر نوفمبر القادم.

وقد تم اجراء دراسة لانشاء مركز تعاوني للمعلومات في الأمانة العامة للاتحاد وذلك في مجال النقل البحري. وللحصول على المعدات المطلوبة تم ارسال المناقصة لجميع الدول الأعضاء لتقديم عروضها في هذا الشأن.

هناك دراسة تتعلق بانشاء نادي إسلامي للحماية والتعويض وقد نوقشت هذا الموضوع في الاجتماع السادس عشر للجنة التنفيذية والدورة العاشرة للجمعية العامة للاتحاد والتي انعقدت في جدة في الفترة من ٥ إلى ٧ نوفمبر ١٩٩٦م وستقوم بخطوط الملاحة للجمهورية الإسلامية الإيرانية بتمويل واجراء دراسة في هذا الشأن بالتنسيق مع نوادي الحماية والتعويض الدولية المعروفة وتقديمها إلى الاجتماع القادم للمتابعة واتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن.

ويتوقع ان يناقش الاتحاد فيما بعد بعض المشاريع الجديدة مثل انشاء مؤسسة إسلامية للتصنيف وربط العالم الإسلامي بخطوط ملاحية منتظمة الخ...

وهناك مشكلة عامة ت تعرض لها خاصة الأجهزة الفرعية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وهي تأخر عدد كبير من الدول الأعضاء في تسديد مساهماتها الازامية. فقد حدث مؤتمر القمة الإسلامي السابع الدول الأعضاء "على تسديد مساهماتها الازامية لميزانيات هذه الأجهزة وتسوية متأخراتها في أقرب الآجال نظراً للصعوبات الاقتصادية التي تواجهها هذه الأجهزة والتي جعلتها غير قادرة على القيام بمهامها بل وأصبحت تهدد وجودها."

- ٧ -

استعراض

تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري
فيما بين الدول الاعضاء

الاجتماع الثالث عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(انقرة، ١٠-١٢ مايو / آيار ١٩٩٧)

استعراض

تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري

فيما بين الدول الاعضاء

إن هذا الاستعراض لدى تنفيذ خطة العمل المادفة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء قد تم تناوله في جزءين وهما:

- (أ) معلومات حول خلفية خطة العمل،
- (ب) الأنشطة التنفيذية في خطة العمل، والقرارات المتعلقة بكومسيك،

معلومات حول خلفية الموضوع:

كلف مؤتمر القمة الإسلامي السادس جنة كومسيك بوضع وتنفيذ استراتيجية جديدة لخطة العمل المادفة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات التي حدثت في العالم منذ إقرار خطة العمل في سنة ١٩٨١م. وبعد عقد مسلسلة من الاجتماعات تحت رعاية كومسيك تم وضع خطة منقحة وافتتحت عليها بالدورة العاشرة لكومسيك في أكتوبر ١٩٩٤م وصادق عليها مؤتمر القمة الإسلامي السابع المنعقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ ديسمبر ١٩٩٤م، وتطبق المتابعة آلية تنفيذ خطة العمل وضع بند دائم على جدول أعمال الدورات السنوية لكومسيك باسم "استعراض مدى تنفيذ خطة العمل".

وقد لاحظ مؤتمر القمة الإسلامي السابع عدة أمور من بينها أن استراتيجية التعاون الاقتصادي التي اقرتها كومسيك أدت إلى إقامة تعاون بين المجموعات الفرعية للدول الأعضاء، وأن هذه الاستراتيجية تقوم على المبادئ التي تؤكد على القطاع الخاص والتحرر الاقتصادي والتكميل مع الاقتصاد العالمي واحترام المبادل الاقتصادية والسياسية والقانونية والتاسيسية للدول الأعضاء والتزاماتها الدولية. كما لاحظت القمة أن خطة العمل وثيقة عامة ترسم بالسياسة المرنة وقابلة للتعديل خلال تطبيقها وفقاً للبنود المتصوص عليها في باب المتابعة والتنفيذ. كما وافتقت القمة على أهمية تنفيذ خطة العمل بسرعة ودعت الدول الأعضاء إلى استضافة الاجتماعات القطاعية لفريق الخبراء المتصوص عليها في باب متابعة تنفيذ خطة العمل.

وافتقت الدورة العاشرة لكومسيك على إدراج أحد البنود الحديثة للاقتصاد العالمي والتي تهم الدول الأعضاء، ضمن جدول أعمال كل دورة من دورات كومسيك لمناقشته المتذوبون. وعليه تم اختيار موضوع "انعكاسات دورة أورجواي للمفاوضات التجارية وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" للمناقشة وإبداء وجهات النظر خلال الدورة الحادية عشر لكومسيك. أما الموضوع الذي وقع عليه الاختيار للمناقشة في الدورة الثانية عشرة لكومسيك فكان: "خبرة المخصصة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي". كما أن الموضوع الذي تم اختياره للمناقشة في الدورة الثالثة عشرة لكومسيك فقد كان: انعكاسات التكاملات الاقتصادية الإقليمية وخاصة الاتحاد الأوروبي على اقتصاديات البلدان الأعضاء".

وحول تنفيذ خطة العمل فقد أخذت الدورة الخامسة عشر لكومسيك بالقرار الإجماعي الحادي عشر للجنة متابعة كومسيك والقاضي بأنه بدلاً من عقد اجتماع قطاعي واحد سيكون من الأفضل عقد أكثر من اجتماع أما حول مجال واحد أو حول عدة مجالات مترابطة في نفس الوقت على أساس الأولوية. ودعت اللجنة جميع الدول الأعضاء إلى استئنافه اجتماعات القطاع الواحد وكذلك اجتماعات القطاعات المتعددة.

أعربت الدورة الخامسة عشرة لكومسيك عن تلديرها لعرض جمهورية مصر العربية استئنافه اجتماعي فريق الخبراء حول النقل والمواصلات وحول الأشغال والتربية الزراعية والريفية. كما رحبت بعرض جمهورية باكستان الإسلامية استئنافه اجتماع قطاعي في إطار تنفيذ خطة العمل.

ودعت الدورة الثانية عشرة لكومسيك (استنبول، من ١٢-١٥ نوفمبر ١٩٩٦م) الدول الأعضاء بمجدداً لاستئنافه اجتماعات فريق الخبراء. وقد عرضت حكومة الجمهورية التركية استئنافه اجتماع فريق الخبراء حول النقد والأعمال المصرفية وتلقي رؤوس الأموال. كما رحبت كومسيك بالعرض الذي تقدم به حكومة جمهورية السنغال لاستئنافه لدوة حول خطة العمل للبلدان الأفريقية وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب تنسيق كومسيك والبنك الإسلامي للتنمية. وتحت الدورة الثانية عشرة لكومسيك الدول الأعضاء المشاركة في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (ستافوره من ٩ - ١٣ ديسمبر ١٩٩٦م) على إجراء المشاورات الازمة من خلال عقد اجتماع لوفودها لتنسيق مواقفها حول القضايا المطروحة. كما طلبت الأمانة العامة ومكتب تنسيق كومسيك والبنك الإسلامي للتنمية أن يقرروا على الاجتماع الثالث عشر للجنة متابعة كومسيك، آلية تسهيل إجراء مشاورات بين الدول الأعضاء، بغية توحيد مواقفها في الاجتماعات اللاحقة لمنصة التجارة العالمية.

الأنشطة التنفيذية:

وارد أدناه ملخص ل مختلف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ خطة العمل والقرارات الأخرى ذات العلاقة الصادرة عن كومسيك:

إنعقد الاجتماع الوزاري الثالث للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حول احتياجات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية في طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفترة من ٨ إلى ١١ يوليوز ١٩٩٦م. وقد أخذ الاجتماع قراراً يضعن حسماً وعشرين نقطة تحدد مجالات التعاون وندعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون فيما بينها في مجال البريد والاتصالات. ومن ضمن ما اقرره الاجتماع إنشاء بنك للمعلومات خبراء البريد والاتصالات في إطار شبكة المعلومات للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتحديد آلية تمكّن الدول الأعضاء من الاستفادة من الدراسات والأبحاث التي اجرتها الدول الأعضاء الأخرى في مجال البريد والبرق والمائف، وإعداد قائمة حديثة بأنشطة الدول الأعضاء في مجال التعاون الفني والتدريب، وتجميع احتياجات وقرارات الدول الأعضاء مع الأفكار الازمة لتنفيذ إضافة إلى تقديم اقتراحات تتعلق بشجع الاستثمار المشترك لتطوير وتصنيع معدات الاتصالات.

وقرر الاجتماع إنشاء جنة لمراجعة تنفيذ قرارات الاجتماع الوزاري الثالث للدول الأعضاء حول الخدمات البريدية والاتصالات. كما قرر أن تعقد سنويًا اجتماعات لفريق الخبراء وندورات وحلقات بشأن التعاون في مجال البريد والاتصالات حتى لو كان ذلك على مستوى القليمي متضمناً القطاع الخاص أيضاً. وقرر كذلك عقد الاجتماع الوزاري للبريد والاتصالات بصورة أكثر تكراراً، أي مرة كل ثلاث سنوات.

وقد قامت حكومة جمهورية السنغال بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية ومكتب تنسيق كومسيك بتنظيم ندوة للدول الأفريقية حول خطة العمل، في داكار في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ أبريل ١٩٩٧م. وكان المدف من عقد هذه الندوة هو توعية الدول الأفريقية الأعضاء ب مختلف جوانب خطة العمل التي يمكن أن تستفيد منها. وقام كل من الأمانة العامة ومركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية بتقديم أوراق الماقشة. وتم وضع توصيات بعد المناقشات التفصيلية لثلاث أوراق تتعلق بمختلف جوانب خطة العمل.

أقيم المعرض التجاري الإسلامي السادس بنجاح في جاكرتا بالجمهورية الاندونيسية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ أكتوبر ١٩٩٧م وذلك بالتزامن مع انعقاد الاجتماع الثالث للقطاع الخاص. وقد نظم هذا المعرض المركز الإسلامي للتنمية التجارة بالتنسيق مع المعرفة الاندونيسية للتجارة والصناعة ويدعم من البنك الإسلامي للتنمية والمعرفة الإسلامية للتجارة والصناعة. وسوف يقام المعرض التجاري الإسلامي الثاني في لبنان خلال عام ١٩٩٨م.

وقد استضافت حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الاجتماع الوزاري الإسلامي الرابع حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في طهران في الفترة من ١٤ إلى ١٦ يناير ١٩٩٥م. وقد كان مستوى الحضور في المؤتمر جيداً. وأكد الإعلان الصادر عن المؤتمر الحاجة إلى إيجاد الوسائل والسبل لزيادة الانتاج الزراعي في المناطق ذات الامكانيات العالية وقرر إجراء مراجعة دورية لوقف الأمن الغذائي في كافة الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي المستوردة للغذاء بهدف تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي في هذا المجال. وأعرب أيضاً عن التصميم القوي والإرادة السياسية على توسيع التعاون فيما بين الدول الأعضاء المنية بهدف تطوير الأمن الغذائي والزراعة.

ومتابعة للقرار الصادر إن الدورة الثانية عشرة لكومسيك إنعقد في سنافورة اجتماع لندونيسي الدول الإسلامية الأعضاء المشاركة في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية خلال الاجتماع الوزاري لتنسيق مواقفهم حول مختلف الأمور المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

وتنفيذاً لطلب الدورة الثانية عشرة لكومسيك تقوم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب تنسيق كومسيك والبنك الإسلامي للتنمية بصياغة القراء لإنشاء آلية للتشاور للدول الأعضاء حول الأمور المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية. وسوف يقدم الإقرارات للجتماع الثالث عشر للجنة متابعة كومسيك من أجل بحثه.

الاجتماعات القطاعية لفريق الخبراء:

بني القائمون على المتابعة والآية تنفيذ خطة العمل والتي اقرها القمة الإسلامية السابعة، عقد اجتماع قطاعي لفريق الخبراء لبحث متطلبات تنفيذ بسود خطة العمل المتعلقة بكل قطاع أو مجال للتعاون، وتقديم التوجيهات، كلما لزم الأمر ، لتعزيز التعاون في المجال المعني. وأوصت الدورة الحادية عشرة بأنه بدلًا من عقد اجتماع قطاعي واحد سيكون من الأفضل عقد أكثر من اجتماع لمعالجة مجال واحد أو عدة مجالات مترابطة في نفس الوقت، حسب الأولوية.

وقد ناشدت كافة اجتماعات كومسيك اللاحقة والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية، الدول الأعضاء، استضافة اجتماعات فريق الخبراء. واستعدت حكومة جمهورية مصر العربية لاستضافة اجتماعين لفريق الخبراء (حول الزراعة والأرضية والتنمية الريفية وحول النقل والمواصلات). وتم استكمال جميع الترتيبات لهذا الغرض. كما تم ارسال تألف العمل التي أعدتها مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. غير أن هذه الاجتماعات أجلت بطلب من الحكومة الضيفية. وحتى الآن لم يتم تحديد مواعيد نهاية هذه الاجتماعات. وتقوم الأمانة العامة بمتابعة الموضوع مع جمهورية مصر العربية.

وخلال الدورة الحادية عشرة لكومسيك (١٩٩٥) عرضت حكومة جمهورية باكستان الإسلامية استضافة اجتماع لفريق الخبراء حول التجارة الخارجية. وتتابع الأمانة العامة هذا الموضوع مع حكومة باكستان لتحديد الترتيبات النهائية الازمة لذلك. ولغاية الآن لم يتم تحديد موعد ومكان انعقاده.

وعرضت حكومة الجمهورية التركية في الدورة الثانية عشرة لكومسيك (١٩٩٦) استضافة اجتماع فريق الخبراء حول النقد والأعمال المصرفية وتدفق رؤوس الأموال. والأمانة العامة على اتصال مع الحكومة الضيفية لتحديد تاريخ عقد الاجتماع المذكور.

- ٨ -

تقرير الحلقة الدراسية الخاصة
بخطبة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي
والبلدان الأفريقية الأعضاء

الاجتماع الثالث عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيون
(النقرة، ١٠-١٢ مايو/ أيار ١٩٩٧)

الاصل : بالفرنسية

**تقرير الحلقة الدراسية الخاصة
بخطبة عمل منظمة المؤتمر الاسلامي والبلدان الافريقية الاعضاء**

انعقدت الندوة الخاصة بخطبة عمل منظمة المؤتمر الاسلامي والبلدان الافريقية الاعضاء في المنظمة بداكار، عاصمة جمهورية السنغال، يومي ٢٨ و ٢٩ ابريل ١٩٩٧ بتنظيم مشترك بين البنك الاسلامي للتنمية وجمهورية السنغال.

وشاركت في الندوة البلدان الافريقية التالية: بينين والكمرون والغابون وغامبيا وغينيا ومالي والسنغال. كما شارك فيها ايضاً ممثلون عن الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي والبنك الاسلامي للتنمية ومكتب التنسيق للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) ومركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية (مركز انقرة) والمركز الاسلامي لتنمية التجارة (انظر قائمة المشاركين في الملحق).

ترأس الجلسة الافتتاحية الرسمية سعادة السيد/مصطفى نياتي، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والسنغاليين في الخارج. وبعد تلاوة ما تيسر من الذكر الحكيم استمعت الجلسة الى مداخلات ممثلي منظمة المؤتمر الاسلامي والبنك الاسلامي للتنمية ووزير الدولة السنغالي.

وفي الكلمة التي ألقاها على الحاضرين، أبلغ صاحب السعادة السيد السفير / مطهر حسين، مدير الشؤون الاقتصادية بالامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، رسالة شكر امين عام المنظمة، الدكتور عزالدين العراقي، الى السلطات السنغالية والى البنك الاسلامي للتنمية على تعاونهما الناجح والموفق في تنظيم الندوة وتمييزه لها بالنجاح. ثم أبرز السيد حسين أهمية خطبة عمل منظمة المؤتمر الاسلامي للنهوض بالتعاون فيما بين بلدانها الاعضاء معرباً عن يقينه بأن الندوة سوف تنجح في زيادة وعي الدول الاعضاء باهمية هذه الخطبة وبالتالي الاسراع في تنفيذها.

وأعرب السيد/مروان سيف الدين، مثل البنك الاسلامي للتنمية ومدير مكتبه الاقليمي في الرباط، عن شكره الى حكومة جمهورية السنغال على مبادرتها الحميدة بتنظيم هذا اللقاء، مؤكداً على عزم البنك بذل قصارى جهده لمساندة أي نشاط يستهدف تنفيذ خطبة العمل.

وفي كلمته، نقل وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والسنغاليين بالخارج، باسم رئيس الدولة فخامة السيد / عبدو ضيوف وحكومته، شكره إلى منظمة المؤتمر الإسلامي وإلى البنك الإسلامي للتنمية على مساهمتها القيمة في تنظيم الندوة. كما رحب الوزير بالمشاركين من البلدان الأعضاء وشكرهم على حضورهم.

ثم استعرض وزير الدولة نشأة خطة العمل التي قال إن تصورها نوع من الوعي بضرورة تحقيق مستوى أكبر من التكامل بين اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وإن صياغتها، المقترنة، قد تم بإعدادها بتوجيه متخصص من طرف الجمهورية التركية التي ترأس الكومسيك.

وأبرز وزير الدولة بعض أهداف الخطة، وهي:

- ضمان الأمن الغذائي،

- زيادة وتنويع الانتاج،

- زيادة تدفقات الموارد المالية فيما بين البلدان الإسلامية.

وفي الختام بين وزير الدولة ان المواضيع التي سيتم مناقشتها خلال الندوة ستعنى على بيئة ما تكتسيه خطة العمل من أهمية وقيمة كبيرين. واعرب عن امله في ان تؤدي نتائج اعمال الندوة الى تعزيز وتدعم التعاون بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي لما فيه خير الامة الإسلامية قاطبة.

بدأت اشغال الندوة، التي ترأسها صاحب السعادة السيد /الشيخ سيلا، مدير المنظمات الدولية بوزارة الشؤون الخارجية والسنغاليين بالخارج، بالمصادقة على جدول الاعمال واختيار جمهورية البيضاء مقررا.

وكان محور الموضوع الاول الذي تناولته الندوة هو "دور منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين بلدانها الأعضاء"، وقد عرضه صاحب السعادة السيد السفير / مطهر حسين، مدير الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي عرضه رکز السفير على تطور صيغة ودرجة التزام منظمة المؤتمر الإسلامي برسائل التنمية لها بالنهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء وتنفيذ خطة العمل.

وقدم لجنة موجزة عن نشاطات المنظمة في الحالات الرئيسية التي تتراوح من وضع الإطار المؤسسي للتعاون فيما بين البلدان الأعضاء إلى النهوض بالقطاع الخاص في العالم الإسلامي، ملفتاً انتباه المشاركين إلى المشاكل والعوائق التي تحول دون بلوغ الأهداف المرسومة والبدء في تنفيذ خطة العمل. وفي هذا السياق، طلب سعادة السفير من المشاركين تقديم تصوّرهم للوسائل والسبل العملية التي يكون من شأنها التغلب على تلك المشاكل والعوائق.

كما اشار مثل المنظمة الى المبادرة التي اتخذها صاحب السعادة السيد الدكتور / عز الدين العراقي الامين العام الجديد للمنظمة، والهدف الى رسم خطة رباعية لنشاطات الامانة العامة والهيأكل التابعة لها في المجال الاقتصادي. وتطرق ايضا الى الاسلوب الجديد الذي يتطلعه الامين العام والمتعلق بمفهوم التعاون الاقتصادي الاسلامي على مستوىين.

وخلال المناقشات التي تلت عرض ممثل منظمة المؤتمر الاسلامي تم التركيز على النقاط التالية:

- دور القطاع الخاص في النهضة الاقتصادية بصفة عامة وفي تطبيق خطة العمل بصفة خاصة،

- اهمية تبادل المعلومات والبيانات الاقتصادية والاجتماعية فيما بين البلدان الاعضاء من جهة و فيما بينها وبين مؤسسات المنظمة من جهة اخرى،

- ضرورة ارتکاز التعاون الاقتصادي على اساس التكامل بين الاقتصادات وتكوين التجمعات الاقليمية وشبه الاقليمية،

ولتشجيع توافر اللقاءات بين الخبراء للتعریف ب مختلف جوانب خطة العمل وشرحها وتيسيرها، اعرب المشاركون عن ضرورة تخفيض تكاليف مثل تلك الاجتماعات بالنسبة للبلدان المستضيفة لها.

وفي هذا السياق سجلت الندوة بكل اهتمام المعلومة التي قدمها ممثل مكتب تنسيق الكومسيك المتعلقة بتنظيم الجمهورية التركية خلال شهر سبتمبر ١٩٩٧ اجتماعاً قطاعياً على مستوى الخبراء حول موضوع النقد والصيغة وتدفقات رأس المال.

وكان الموضوع الثاني التي تناولته الندوة هو "دور المبادرات التجارية في تعزيز التعاون بين البلدان الاعضاء"، وقد عرضه السيد / زين العابدين الحوكى ممثل المركز الاسلامي لتنمية التجارة. وقد رکز السيد الحوكى في عرضه على النقاط التالية:

- اهمية توفير المعلومات الاقتصادية، حيث احاط المجتمعون علمًا بقواعد البيانات التي كونها المركز بهذا الصدد،

- اللقاءات التي ينظمها المركز بين رجال الاعمال على هامش انعقاد المعرض الاسلامي او ورشات المعرض/الطلب القطاعية،

- تيسيرات البادل التجاري التي يوفرها الاتفاق الاطاري حول الفضليات التجارية.

إن ذلك قدم ممثل مركز انقرة، ومدير دائرة الابحاث فيه، الدكتور عبد الرحمن زين العابدين الوثيقة المعروفة "خطة عمل منظمة المؤتمر الاسلامي والبلدان الاعضاء الافريقية: اسلوب التنفيذ".

وبعد ايضاح الاهداف الرئيسية لخطة العمل، رکز الدكتور زين العابدين على بعض النقاط الهامة جدا ضمن استراتيجية وخطه العمل، وهي ضرورة انتهاج سياسة اقتصاد السوق، وتدعيم دور القطاع الخاص، وتشجيع التعاون فيما بين التجمعات الاقليمية وشبه الاقليمية التي تضم عددا محدودا من البلدان الاعضاء، والانخراط الحر في مشاريع العمل المشترك.

ثم عرض ممثل مركز انقرة بعض الاقتراحات حول أبجع السبل التي يجب ان تنهجها البلدان الافريقية لتنفيذ خطة العمل. وأبرز في هذا الخصوص أهمية ثلاثة مسائل رئيسية تشكل مصدر مشاكل كبيرة بالنسبة للعديد من البلدان الاعضاء وهي: التمويل، والبيانات والمعلومات، والخبرة العملية.

وخلال المناقشات التي تلت عرض ممثل مركز انقرة تم التركيز مرة اخرى على اهمية مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ خطة العمل، الى جانب اهمية توفر البيانات والمعلومات وتبادلها فيما بين البلدان الاعضاء تكون هناك صورة واضحة ومعرفة حقيقة بامكانيات كل بلد منها.

كما تم كذلك إبراز ضرورة إبلاغ القطاع الخاص بكافة القرارات التي تتخذها مختلف محافل منظمة المؤتمر الاسلامي. واعرب المشاركون في هذا الصدد عن رغبتهم في ان تلعب الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة دور حلقة الوصل بين المنظمة والقطاع الخاص.

ثم ناقش الحاضرون بعض المشاكل المتعلقة بتنفيذ خطة العمل، والتي يُذكر من بينها مشكلة النقل البحري والتوفيق بين اتفاقات منظمة التجارة العالمية ونظام الافضليات التجارية فيما بين بلدان منظمة المؤتمر الاسلامي.

وفي تدخلهم، تحدث ممثل البنك الاسلامي للتنمية عن إسهام البنك في تطوير التعاون فيما بين البلدان الاعضاء وعرضوا ضمن ذلك السياق مختلف الاساليب والآليات التي يتبعها البنك لتمويل المشاريع.

كما قدموا لمحه حول تدخلات البنك في مجال تمويل التجارة الخارجية، وخاصة ضمن إطار نظام التمويل طويل الاجل لل الصادرات الذي تم تأسيسه تنفيذاً لوصيات الكومسيك.

ومن جهة اخرى ركز المتتدخلون على شرح المبادئ والمشاريع التي وضعها البنك من اجل تدعيم وتعزيز التعاون فيما بين البلدان الاعضاء.

واكدوا ان عمليات التمويل التي يقوم بها البنك لا تقتصر على المشاريع المرجحة فقط بل تمتد الى كافة الجوانب وال الحالات ذات العلاقة بحماية مصالح الامة الاسلامية: التكوين، البحث، العمل الانساني، التضمان مع الشعوب الاسلامية المعوزة، مكافحة الفقر.. الخ.

كما أوضحوا كذلك اهداف ومهام وسلطات البنك واكدوا في ذلك السياق ان المؤسسة هي بمثابة اداة للنهوض بالتنمية الاقتصادية وبالتطور الاجتماعي في البلدان الاعضاء وفي المجتمعات الاسلامية بما يتماشى واحكام الشريعة الاسلامية. وهي بصفتها تلك مؤسسة تستهدف خدمة التعاون فيما بين البلدان الاعضاء.

وعن النهوض بالتعاون فيما بين البلدان الاعضاء بين ممثلو البنك ان هذا الجانب يمثل محورا اساسيا ضمن استراتيجية البنك على المدى المتوسط، وهو يسعى الى تحقيقه من خلال تعزيز التكامل الاقليمي، وزيادة حجم المبادرات التجارية بين الدول الاسلامية ورفع مستوى التعاون المالي والفنى فيما بينها.

وخلال المناقشات لاحظ ممثل القطاع الخاص السنغالي، مع إقرارهم بالدور الابيجاني الذي يلعبه البنك الاسلامي للتنمية، ان قطاعهم لم يستند الى حد الان من تمويلات البنك وان إجراءات هذا الاخير هي في الغالب إجراءات طويلة وصعبة. كما اشاروا ايضا الى الصعوبات التي يلاقيها القطاع الخاص في البلدان الاعضاء للحصول على معلومات حول قنوات الاتصال بالبنك والضمادات التي يتطلبها هذا الاخير.

ومن جهة اخرى لاحظ ممثل القطاع الخاص في السنغال انه يتوجب على البنك ان يتدخل لدعم دور المرأة والقطاع غير الرسمي اللذان يحتلان مكانة هامة ضمن العناصر الفاعلة في التنمية الاقتصادية للبلدان الاعضاء.

وفي ضوء المناقشات والمداولات سالفة الذكر أوصت الندوة بما يلي:

١) دعوة البلدان الاعضاء الى التفكير حول سبل ووسائل تيسير الاجتماعات القطاعية للخبراء بهدف الاسراع في تنفيذ خطة العمل. ورأت في هذا الصدد ان تقتصر مساهمة البلدان المستضيفة لتلك الاجتماعات على الدعم اللوجستي واعمال السكرتارية.

٢) تشجيع الامين العام على مواصلة ما يبذله من جهودات نحو وضع خطة عمل رباعية بهدف إعادة تنظيم نشاطات المنظمة ونشاطات هيأكلها الفرعية.

- ٣) اتخاذ مبادرات جديدة لتشجيع التوقيع والمصادقة على مختلف الاتفاقيات ذات العلاقة بالهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الاعضاء.
- ٤) حث البلدان الاعضاء على اتخاذ اجراءات عاجلة كفيلة بإيجاد حل نهائي للمشاكل المالية الحادة التي تواجهها منظمة المؤتمر الاسلامي وهيكلها الفرعية.
- ٥) دعوة البلدان الاعضاء الى الاستجابة بسرعة الى ما يوجه اليها من طلبات للحصول على المعلومات والبيانات.
- ٦) دعوة البلدان الاعضاء الى المشاركة بفعالية في أعمال وبرامج منظمة المؤتمر الاسلامي ضمن المجال الاقتصادي.
- ٧) التركيز على ضرورة إحاطة القطاع الخاص علما، وبانتظام، بما تتحذه مختلف محافل منظمة المؤتمر الاسلامي من قرارات لتمكينه من الإسهام في تنفيذها.
- وفي هذا الصدد، يطلب من الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة توزيع المسلطات على اعضائها.
- ٨) مبادرة الدول الاعضاء الى تشجيع غرف التجارة فيها الى الانضمام الى الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة والمشاركة بفعالية في نشاطاتها.
- ٩) دعوة غرف التجارة وأصحاب الاعمال في البلدان الاعضاء الى المشاركة في الاجتماعات السنوية للقطاع الخاص التي تنظمها الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة.
- ١٠) دعوة البلدان الاعضاء الى التوقيع و/او المصادقة على الاتفاق الاطاري حول الافضليات التجارية للتمكن من تطبيقه.
- ١١) تأسيس هيكل اتصال للتعریف بنشاطات البنك الاسلامي للتنمية وبعمليات التمويل التي يقوم بها.
- ١٢) رجاء البنك الاسلامي للتنمية تبسيط إجراءاته وتكييفها بما يتاسب بصورة افضل مع احتياجات تمويل وتنمية القطاع الخاص في البلدان الافريقية جنوب الصحراء.

١٣) رجاء البنك الاسلامي للتنمية تأسيس إطار تدخل مناسب يهدف الى التهوض بدور المرأة وتنمية القطاع غير الرسمي في البلدان الاعضاء.

وفي نهاية الاعمال وجه المشاركون في الندوة، على لسان ممثلיהם، شكرهم البالغ الى السلطات السنغالية على ما لقروه منها من حسن استقبال وكرم ضيافة افريقية طيبة مدة اقامتهم في داكار.

وفي الجلسة الختامية تم المصادقة على التقرير وملحقاته وطلب من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي عرضه على الاجتماع المقبل للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.

ولدى رفع الجلسة أشار صاحب السعادة السيد /الشيخ سيلا، مدير المنظمات الدولية بوزارة الشؤون الخارجية والسنغاليين بالخارج، باسم وزير الدولة صاحب السعادة مصطفى نياس، الى الاهمية الكبرى التي اكتستها الندوة كما يتضح ذلك من ثراء المناقشات التي دارت خلالها والمعلومات والإفادات الكثيرة التي خرج بها المشاركون فيها وخاصة فيما يتعلق بالتعرف على منظمة المؤتمر الاسلامي وتنظيمها. ثم توجه بالشكر الى كافة المشاركون خاصا بالذكر منهم منظمة المؤتمر الاسلامي والبنك الاسلامي للتنمية، الذين لم يكن لهذه الندوة ان تتعقد لو لا تعاونهما، كما توجه بالشكر ايضا الى الكومسيك والمركز الاسلامي لتنمية التجارة ومركز انقرة الذين ساهموا بقسط كبير في إنجاح الندوة.

وشكر السفير كذلك موظفي التأطير والخدمات المساعدة على ما بذلوه من جهد لانعقاد جلسات الندوة في احسن الظروف الممكنة، وتمى لجميع المشاركون عودة ميسونة الى بلدانهم.

حرر بداكار في ٢٩ ابريل ١٩٩٧

ورقة مقدمة من البنك الإسلامي للتنمية بشأن
"إعداد الأمة للقرن الحادي والعشرين"
في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي"

الاجتماع الثالث عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(النقرة، ١٠-١٢ مايو/ أيار ١٩٩٧)

ورقة مقدمة من البنك الإسلامي للتنمية بشأن
"أعداد الأمة للقرن الحادي والعشرين في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والمعالي"

مذكرة مرفوعة إلى مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي بسلام آباد، باكستان
(٢٣ مارس / آذار ١٩٩٧)

أولاً - مقدمة :

(١) إن القرن العشرين قد شارف على نهايته ويقف العالم الآن على أعتاب القرن الحادي والعشرين. وتمثل هذه المرحلة نقطة تحول لا تُبشر ببداية ألف سنة جديدة فحسب وإنما أيضاً ببداية فصل جديد في تاريخ بحث البشرية عن نموذج جديد للحضارة .

(٢) إن انهيار الشيوعية وتفكّك الإمبراطورية السوفيتية وفشل الرأسمالية العالمية في إرساء نظام عالمي جديد قد أبرزت جميعها ، وللمرة الثانية ، المأزق الحقيقي الذي يعترض سبيل البشرية : ألا وهو وجود الفقر مع الوفرة والغنى ؟ ووجود الجوع والمجاعة برغم النمو الإستثنائي في مجالى الإنتاج والتكنولوجيا ؛ وانتشار أمراض جديدة برغم الإن prezات الخارقة في العلوم الطبية ؛ وزيادة معدلات الجريمة والإفتقار إلى التسامح والإرهاب بالرغم من انتشار التعليم والثقافة ؛ وتفكّك الأسرة وانحطاط البشرية بالرغم من ثورة المعرفة إن الابتكارات المبنية على العلم والتكنولوجيا قد جعلت من العالم قرية عالمية وإن كانت الأبعاد والمسافات بين البشر قد زادت بازدياد التوتر والصراع والتنافس والمواجهة . إن البشرية تقف باحثة عن نظام جديد يتصف بحق بالعالمية والإنسانية والعدالة ، ليضمن العدالة والحرية وحقوق الإنسان والنظام الديمقراطي القائم على مبدأ الشورى .

(٣) إن الأمة الإسلامية - التي بُرِزَتْ بعد أن رزحت طويلاً تحت نير الاستعمار ، والتي تحمل رسالة سماوية تجمع ما بين المادة والأخلاق وبين خير الدنيا والآخرة والتي تلطف من غلواء السلطة بالعدالة والرحمة - لها القدرة على أن تبني لنفسها وللبشرية جماعات نموذجاً لحضارة جديدة . وبالرغم من مواردها الروحية الغنية وتراثها الثقافي العظيم إلا أن الأمة الإسلامية لازالت متأخرة خلف القوى الرئيسية المتحكمة في العالم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتنمية الاجتماعية والاقتصادية . إن الدول الغربية - بالرغم من إضلال وسقوط الأنظمة الاستعمارية - مستمرة في سعيها لتحقيق السيطرة المؤسسية على الدول الأعضاء وبلدان العالم الثالث وذلك من خلال سلسلة من الترتيبات السياسية والاقتصادية . وما لم يتم التخلص من هذه التبعية فلن يمكن تحقيق تقدم للأمة الإسلامية والبشرية جماعات . إن هذا الانسجام الجديد بين القوى الكبرى لا يزال ناجم القوى الاقتصادية والдинاميكية التقنية والتعاون السياسي والاقتصادي بين الدول المتقدمة . إن العولمة والتنسيق الإقليمي هما أدواتي هذه القوى في تحقيق سيطرتها . كيف يمكن للأمة مواجهة هذا التحدي وبيان نهج جديد للبشرية ؟

(٤) إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في الوحدة الفكرية ، واستقامة الخلق ، والسيطرة على التكنولوجيا ، وتحقيق وحدة اقتصادية وسياسية أكبر وتوحيد الأمة . إن نقاط القوة التي تتمتع بها الأمة الإسلامية هي نقاط متميزة بحكم الرسالة

الأخلاقية والروحية لهذه الأمة وبحكم وجودها الكبير في جميع أنحاء العالم ، إذ يشكل مجموع تعداد الدول الأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٣٪ من سكان العالم وتشكل دولها المستقلة الأربع والخمسون ١٩٪ من مساحة العالم المعروفة . كما أنها تسيطر على ٣٠٪ تقريباً من الموارد الاقتصادية الأساسية للعالم وهناك ١٢٠ مجتمعاً إسلامياً تقريباً يزيد تعدادهم على ٤٠٠ مليون نسمة يعيشون في بلدان خارج نطاق الدول الأعضاء. منظمة المؤتمر الإسلامي .

إن نموذج التنمية للمدارس المسيطرة قد أخفق في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدائمة لجميع الشعوب والأقاليم ، وفي ضمان الرفاهية والعدالة لجميع بني البشر. إن النظرة الشمولية للأمة الإسلامية يمكنها أن تضمن النمو مع العدالة للجميع ، جاعلة من القرن الحادي والعشرين قرناً يمتاز بالسلام والعدالة واحترام الحرية واحترام حقوق الإنسان والشورى وتحسين الحياة البشرية . وسيكون بالإمكان تحقيق ذلك فقط إذا ما كانت الأمة مستعدة لوضع وتنفيذ إطار اجتماعي واقتصادي للنمو يقوم على المشاركة في النمو الاقتصادي وعلى التعاون على المستوى شبه الإقليمي والإقليمي العالمي وتحقيق الوحدة ما أمكن . إن أحوج ما تكون إليه الآن هو التحرك لتحقيق هذه البيئة الدولية الجديدة مع العمل على أن تكون الأمة الموحدة المركز الجديد الذي يحدد إيقاع الأحداث مع العمل على إيجاد روابط قوية مع كامل دول العالم الثالث ومحاولة إثراء دولنا بعضها البعض)٥(

تحقيقاً لإرساء قواعد نظام عادل جديد و التعامل مع العالم المتقدم من منطلق المساواة و تبادل المصالح المشتركة .

٦) إن هذا التقرير الذي وضعه نخبة من المفكرين المستقلين يمثل جهداً يسعى إلى تحديد بعض التحديات التي سنواجهها في القرن الحادي والعشرين وإلى اقتراح بعض الاستراتيجيات للأمة الإسلامية لمواجهة تلك التحديات بعزم ورباطة جأش، ويزيل التقرير التحديات المتصلة في البيئة الاقتصادية العالمية ويصور الحالات التي يحتاج إلى إيجاد تعاون كبير فيها لمواجهة مثل هذه التحديات ، ويوجز العالم العامة لعملية التنمية ، ويصف الآلية التي يحتاج إليها لتنفيذ جهود التعاون ، ويحدد مجموعة من النشاطات التي يمكن القيام بها في هذا الإطار العام ، وذلك من خلال تعزيز وترشيد عدد من مؤسسات الأمة التي أنشئت خلال العقود الثلاثة الماضية .

ثانياً - المناخ الاقتصادي العالمي :

٧) مهما كان الشكل الذي سيكون عليه العالم في القرن الحادي والعشرين فإنه يتبع على الدول الأعضاء ، منفردة و مجتمعة ، أن تكون مجهزة للتعامل مع هذا العالم . فلا ينبغي أن تكون مجرد متلقية لقواعد اللعبة وإنما يتبع عليها أن تشارك في صياغة هذه القواعد بصورة تنسجم مع القيم والمبادئ الإسلامية ، وكذلك أن تحصل على الأدوات الضرورية للعب الدور المنوط بها ، وتقليل الآثار السلبية وأخذ نصيبها من المكاسب التي يتم تحقيقها .

(٨) ولقد بدأت العلامات بشأن ما سيكون عليه الوضع مستقبلاً في الظهور . فهناك اتجاهان من المحتمل أن يسيطران على العلاقات الاقتصادية الدولية للقرن الحادى والعشرين وهما : العولمة والتكتلات الإقليمية .

(٩) إن إبرام اتفاقيات حول الأوروجواي وما نجم عنها بعدها من إنشاء منظمة التجارة العالمية سيؤديان إلى ضمان تحرير المعاملات الاقتصادية الدولية . إن عملية العولمة تعنى أن ازدهار الاقتصادات الوطنية سيتأثر بصورة كبيرة بدرجة تفاعله مع الاقتصاد العالمي .

(١٠) أما العالمة الأخرى من علامات القرن الحادى والعشرين فإنها تمثل بظهور المجموعات الاقتصادية الإقليمية (الاتحاد الأوروبي ، اتفاقية المنطقة الحرة لأمريكا الشمالية . ومن المرجح أن تسيطر هذه التكتلات الاقتصادية على تجارة القرن الحادى والعشرين . إن ديناميكيات تطور التجارة وتحولاتها سيكون لها آثارها القوية الضارة على الدول التي تبقى وحيدة دون أن تنضم لأى من المجموعات الموجودة بالفعل أو التي لا تقوم بتشكيل المجموعات الخاصة بها لحماية مصالحها .

(١١) إن اتفاقيات حول الأوروجواي قد خلقت مجموعة من الظروف الجديدة سيكون من شأنها إعادة تشكيل مناخ العلاقات الاقتصادية الدولية ، وسيكون لها أيضاً آثار كبيرة على الدول الأعضاء . إن الإتجاه نحو تحرير التجارة يضع

تصوراً لعالم الغد ، حيث أن الدول الأعضاء ذات القدرة الكبيرة على التنافس ستتدخل هذا العالم وهي تفتقر إلى الميزة التنافسية لعدة أسباب نذكر منها ما يلي :

- أ - وجود ضعف في حقل الصناعة والتكنولوجيا ، وارتفاع التكلفة النسبية لنقل التكنولوجيا ، وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة للاتفاقية الجديدة لحقوق الملكية الفكرية .
 - ب - التدفق المحدود لرؤوس الأموال ، وللمساعدات الخارجية .
 - ج - تدني مستوى الإنتاج والإنتاجية .
 - د - فرض متطلبات بمحجة مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية يحتمل أن تؤثر سلباً على إنتاج وصادرات الدول الأعضاء .
 - ه - زيادة فاتورة الواردات من الأغذية بسبب إزالة مختلف أشكال الدعم الزراعي .
- ـ ١٢) إن آثار اتفاقيات جولة الأورجواي - في المحصلة النهائية - ستتمثل في الخفض النسبي لصادرات الدول الأعضاء إلى الدول الصناعية ، وزيادة أسعار السلع التي تنطوي على حقوق الملكية الخاصة ، وزيادة أسعار المنتجات الزراعية والاعتماد بصورة أكبر على المساعدة الخارجية .
- ـ ١٣) إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تقدمت بخطوات مذهلة منذ منتصف السبعينيات من هذا القرن . فقد أصبحت الحاسوبات الآلية باللغة الترموديناميكية وأقل كلفة من ذي قبل بصورة مطردة ، كما بدأت أساليب الإدارة الحديثة في الظهور .

ونتيجة لذلك أصبح بإمكان المنشآت القادرة على الإفادة من هذا التقدم خفض تكاليف التشغيل.

١٤) ففي حين أن التطورات الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات تميل إلى زيادة الحجم الأفضل للمنشآت التجارية ، الأمر الذي يشكل المزيد من الضغوط على المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول الأعضاء ، إلا أنها - في نفس الوقت - ستزيد من قدرة هذه المنشآت على الحصول على التكنولوجيا الحديثة وعلى التكيف معها واستخدامها في الدول النامية التي يمكنها أن تستغل مزايا هذا التقدم في تضييق الهوة التكنولوجية الآخذة في التزايد . ولكن من الواضح أن الدول الأعضاء خاضعة بصورة خاصة لقيود التي تحد من نقل التكنولوجيا والمعروفة الفنية وتحديثها .

١٥) إن الاتجاه الانتقائي المتزايد للدول الغربية نحو كبح تدفق العمالة من عدد من الدول الأعضاء سوف يتطلب أن تقوم الدول الأعضاء بخلق القدرات الإنتاجية الضرورية لاستيعاب العمالة الرائدة وتوفير النمو الضروري لمحاباه استنزاف العقول وكذلك وضع الحوافز لتشجيع العمل الذاتي المستقل ، من خلال إقامة المنشآت التجارية الصغيرة ووضع آليات الائتمان لصغار المستفيدين .

ثالثا - تعزيز التعاون الإسلامي للتعامل مع النسخ الاقتصادي الجديد

١٦) آخذين بعين الاعتبار القيود الزمنية المفروضة من قبل منظمة التجارة العالمية ، فإنه يتوجب على الدول الأعضاء أن تسرع

عملية استغلال القواعد الواردة في اتفاقيات جولة الأورجواي التي تسمح للمجموعات الإقليمية - خلال الفترة الانتقالية - بتطبيق تعرفات أقل على الواردات من أعضاء المجموعة . وعلى الدول الأعضاء استغلال هذا البند بصورة فاعلة وذلك بصياغة معادلة للتخفيف المتبادل للتعرفات في ظل برنامج واضح لهذا الأمر . وبصورة مشابهة ، فإن اتفاقية العاملات التفضيلية - التي أبرمت تحت إشراف منظمة المؤتمر الإسلامي - يجب أن تكون أداة فاعلة ، كما يتعين الالتزام بها من قبل الدول الأعضاء .

(١٧) يتعين تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء عن طريق تحسين المرافق المختلفة للنقل والاتصالات وأدوات الربط . كما يتعين إزالة القيود التي تعيق التفاعل فيما بين رجال الأعمال ، والقيود التي تحد من التواصل فيما بين الشركات التجارية .

(١٨) إن الدور الذي يلعبه القطاع الخاص بصفته المحرك الأول في الاقتصادات الوطنية يجب الإبقاء عليه ، كما يتعين توسيع مبادراته لكي تتاح له فرصة للعب دور أكبر في تشكيل العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول الأعضاء ، مع العمل على إيجاد مناخ صحي لتعزيز الدور الذي يقوم به منظمو الأعمال ، بما في ذلك تقديم حوافز وتسهيلات للتدريب والمشورة .

(١٩) على الدول الأعضاء أن تتعاون لمعالجة الآثار السلبية للقيود الجديدة المفروضة على حقوق الملكية الخاصة . ويمكن القيام بذلك بتقليل الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة ،

واستيعاب وتوطين التقدم المحرز في مجال التكنولوجيا من خلال الجهود التعاونية المشتركة . وفي سعيها هذا ، يتعين على الدول الأعضاء استغلال الكم الهائل من البحوث ودراسات التطوير التي تتيحها الجامعات ومرادفاتها الأخرى ، بالإضافة إلى تقديم المزيد من الدعم للبحوث والتطوير . إن المساندة الفاعلة للقطاع العام ، علاوة على المشاركة الجادة للقطاع الخاص ، يمكنهما تقديم العون للدول الأعضاء في كفاحها لأن تكون مصدراً للتقانة .

٢٠) ويتجه السعي كذلك لتفعيل استراتيجيات منظمة المؤتمر الإسلامي الجديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وخطة العمل المصاحبة لها ووضعها موضوع التنفيذ العملي .

٢١) إن اندماج السوق العالمية لرأس المال والتدفق الحر للأموال الاستثمارية ، إضافة إلى المناخ الاستثماري غير الملائم ، أدى إلى تدفق نسبة كبيرة من رأس المال نحو الأسواق الأجنبية مما حرم الدول الأعضاء من استخدام هذه الأموال . ولذا يتعين بذل جهود جماعية خاصة لإيجاد روابط تجارية ومالية أكثر متانة بين الدول الأعضاء لتحسين المناخ الاستثماري والضمادات الاستثمارية المتصلة به ، بالإضافة إلى تطوير أدوات الهندسة المالية الملائمة وذلك باستخدام التطورات المتاحة في تكنولوجيا المعلومات من أجل إقامة أسواق مالية في الدول الأعضاء تتسم بالفاعلية والوحدة ، يكون من شأنها ضمان مستوى أفضل لتعبئة المدخرات لاستغلالها في

استثمارات جديدة ، واستعادة الأموال المستثمرة في الخارج
من قبل مواطني الدول الأعضاء .

رابعا - التعاون بين الدول الأعضاء كمحرك للتنمية

(٢٢) وفي معرض استعداد الدول الأعضاء لواجهة القرن الحادي والعشرين ، فإن التعاون فيما بينها يعتبر أمراً بالغ الأهمية . ولابد من إعطاء هذا التعاون محتوى حقيقياً كي يصبح القوة المحركة لعجلة التنمية . وبصفة خاصة فإن الالتزام السياسي الصريح بعملية وإجراءات التعاون المتعددة باستمرار يصبح شرطاً لازماً لإيجاد التعاون الفاعل .

(٢٣) يمكن ترجمة الالتزام السياسي بالتعاون بين الدول الأعضاء خلال إنشاء مؤسسات وطنية تتسم بالفاعلية والأخلاق من شأنها إيجاد الوعي الوطني والإقليمي الضروري لنجاح هذا المسعى .

(٢٤) من الأمور المهمة في هذا المسعى حماية التعاون الاقتصادي ضد التقلبات والأهواء السياسية . وإذا توفر الدعم الملائم ، فإن مساهمة القطاع الخاص القوية والفاعلة ستكون ضماناً لاستمرار سياسات التعاون والمؤسسات المضطلة به .

(٢٥) يجب أن يبني التعاون الإسلامي حول إقامة مجموعات إقليمية . والدول الأعضاء التي لا تتمي إلى مجموعات إقليمية يتبعن عليها الإنضمام إلى المجموعات القائمة بالفعل أو القيام بإنشاء مجموعات جديدة . فالمجموعات الإقليمية ، مثل

مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الاقتصادي والاتحاد دول جنوب شرق آسيا والاتحاد دول المغرب العربي ، يمكن أن تكون بمثابة اللبنة لبناء تعاون عالمي بين الدول الأعضاء . ويمكن اعتبار نجاح مثل هذه المنظمات خطوة أولى على طريق إنشاء سوق إسلامية مشتركة .

(٢٦) إن إيجاد سوق إسلامية مشتركة أمر لا غنى عنه إذا ما أرادت الدول الأعضاء التعامل على قدم المساواة مع التكتلات الدولية الأخرى في القرن الحادي والعشرين . وإيجاد مثل هذه السوق ، بوصفه غاية كبرى ، يتطلب إتحاذ عدد من الخطوات الوسيطة في شكل إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف ومناطق تجارة حرة والاتحادات جمركية . ويتعين أن يحرك السعي لذلك الهدف المسيرة نحو تقليل الحواجز وإزالتها في نهاية المطاف التي تعترض تدفق السلع ورؤوس الأموال والموارد البشرية .

(٢٧) إن إحدى الفوائد المستمدة من تحرير التجارة بين الدول الأعضاء تكمن في إفساح المجال لنشوء ونمو شركات بين مواطني الدول الأعضاء تتدنى الحدود الإقليمية ، وقدرة على إضفاء الطابع الذاتي على الفوائد الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، بالإضافة إلى الإنتاج واسع النطاق والتبادل التجاري والتمويل . ويمكن الإسراع بإنشاء مثل هذه الشركات عن طريق الاندماج والمشروعات المشتركة بين المنشآت التجارية عبر الحدود بين الدول الأعضاء ومنحها إعفاءات ضريبية وحوافز أخرى .

٢٨) على الدول الأعضاء أن تسعى إلى إقامة علاقات تعاون اقتصادي مجد مع الدول النامية الأخرى عن طريق العضوية المشتركة في مجموعات إقليمية أو من خلال ترتيبات أخرى مناسبة.

٢٩) إن التنمية الاقتصادية تتطلب تضافر جهود كل الجهات المعنية ، العامة والخاصة على حد سواء . ولو رجعنا إلى ممارساتنا التقليدية في مجال الأوقاف والأعمال الخيرية الأخرى نجد أن الهيئات والمنظمات غير الحكومية - التي انبثقت من قلب هذه الأمة وتخدم أهدافها - يمكن أن تقوم بدور فاعل في حشد الجهود وتعبئة الموارد من أجل التنمية والرفاه الاجتماعي . ونظراً لأن منظماتنا غير الحكومية لم تستغل الاستغلال الأمثل ، يتوجب علينا توجيه اهتمامنا إلى إصلاح هذا الخلل الكبير وتقليل اعتمادنا على منظمات بعينها لا تبدي اهتماماً باحتياجاتها الحقيقة ، هذا إن لم تكن تقوم بخدمة أغراض مرية .

٣٠) يجب أن تبني الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أولويات تنمية تقود إلى تحسين مستوى المعيشة فيها . وأكثر تلك الأولويات أهمية ونحن على اعتاب القرن الحادي والعشرين هي الماء والغذاء وال حاجات الأمنية بصفة عامة . ويتجه بذل جهود مشتركة لتلبية الاحتياجات المتزايدة من المياه سواء للشرب أو للإنتاج ، بالإضافة إلى هذه الجهود يجب إتخاذ الإجراءات لتضييق الفجوة الغذائية عن طريق التنمية الزراعية .

خامساً - الآليات الالزمة لتنفيذ الجهود التعاونية

٣١) لتحقيق الأهداف الواردة أعلاه ، تحتاج الدول الأعضاء إلى نظام مؤسسي فاعل وآليات ملائمة وإطار عمل سليم يمكن من خلاله مواصلة التعاون بصورة فاعلة .

٣٢) إن الخطة الجديدة لاتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري التي تبنتها قمة منظمة المؤتمر الإسلامي توفر مثل هذا الإطار بما وضعته من قواعد إرشادية وأهداف من أجل الجهود التعاونية في مختلف القطاعات الاقتصادية . وكل ما يتطلبه الأمر هو تطبيق حصيف لهذه الخطة . ويمكن لهذا التطبيق أن يمضي قدماً على مستويين :

أ) على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي ، يمكن تطوير اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري إلى منبر ذي قاعدة عريضة لصياغة ومتابعة برنامج مرحلتي التطبيق لخطة العمل وللأسراع بتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء .

ب) على المستوى الإقليمي ، يجب تطبيق برنامج خطة العمل المحددة بواسطة المنظمات المعنية كمجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الاقتصادي والحاد دول المغرب العربي . وعليه يجب إيجاد طريق تعاون ذي اتجاهين بين منظمات إقليمية ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي .

٣٣) يجب بذل الجهود على المستوى المتوسط وطويل الأجل لتعزيز وتفعيل مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي الحالية لتمكنها من تحسين أدائها لوظائفها ، خاصة فيما يتعلق بـ :

إنشاء استراتيجية عبر دول منظمة المؤتمر الإسلامي (أ)
للتوسيع في التجارة مبنية على تحليل التدفق التجاري،
وإنعاش النمو الصحي والمتوازن لبعض القطاعات
والمنتجات المختارة وتحديد أوجه التكامل والتوافق
بينها .

ب) تنفيذ ورصد وتطبيق القوانين التجارية .

ج) تقديم المساعدة الفنية الضرورية لخلق الطاقة الإستيعابية
ودعم البحوث التطبيقية وتطوير نظم المعلومات
الإسلامية .

٣٤) يجب أن تشمل الآليات الملائمة لتعزيز التعاون ما يلي :

(أ) تحديد نقاط اتصال مركبة خاصة ، على النطاق
الوطني ، لتولى أمر التعاون الاقتصادي والتجاري بين
الدول الأعضاء . كما يتبعن على نقاط الاتصال
المركبة هذه أن تكون أيضا نقاطا خاصة للتجارة
والاستثمار ، وأن تشرك القطاع الخاص فى
تطورها.

ب) إنشاء مراكز مرموقة على مستوى منظمة المؤتمر
الإسلامي من أجل تعزيز وتوطين التكنولوجيا وكذلك
لتوفير التدريب اللازم لتحسين القدرات البشرية في
الدول الأعضاء .

ج) تبسيط وترشيد السياسات والمؤسسات الحكومية
لتحقيق الأهداف السالفة الذكر .

٣٥) يتبعن على الأمة استخدام وتعزيز قدرات البحث للجامعات
الوطنية والدولية ومؤسسات البحث من أجل وضع نماذج
نظيرية وعملية لدراسة اقتصادات الدول الأعضاء ، وكذلك
مساعدتها على تصميم السياسات الاقتصادية المناسبة .

سادساً : دور البنك الإسلامي للتنمية

٣٦) إن خطة البنك الاستراتيجية متوسطة المدى ، والتي تم اعتمادها منذ ثلاثة أعوام تقريباً ، تناولت تعزيز التعاون الاقتصادي بوصفه الفكر الأساسية المستهدفة من نشاطات البنك كافة . ووفقاً لذلك فإن دور البنك في تعزيز التعاون سيزداد من خلال تنفيذ الأولويات المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية ، تنفيذاً يتسم بالفاعلية ، وكذلك من خلال تصميم إستراتيجياته المستقبلية في ضوء ما يظهر من أوضاع عالمية خلال القرن الحادي والعشرين . وفي هذاخصوص ، فقد تكون هناك حاجة لقيام البنك الإسلامي للتنمية بدراسة الاجراءات المحددة التالية :

(أ) زيادة المساعدة الفنية المقدمة من البنك إلى الدول الأعضاء لتلبية الحاجة الماسة لخلق طاقة استيعابية من أجل (١) إعداد وتنفيذ المشروعات التنموية و (٢) عملية الإندماج في الاقتصاد الدولي الذي أصبح يتصف بالعالمية ، ومعالجة آثار نظام التجارة متعددة الأطراف الجديد وما انبثق عنه من اتفاقيات . وسوف يولي البنك أهمية خاصة لتعزيز القدرات البشرية الإقليمية والوطنية ، وكذلك للتجارة وصياغة السياسات التنموية وإستراتيجيات توسيع التجارة بين الدول الأعضاء . منظمة المؤتمر الإسلامي .

(ب) تطوير جموعات برامج متكاملة للتعاون الفني بغرض توفير المساعدة الفنية المطلوبة ، وبالنظر إلى الطبيعة المتخصصة لهذا الميدان ، فسوف يتعاون البنك الإسلامي للتنمية مع المجموعات الإقليمية ، والوكالات المتخصصة ، والمؤسسات التنموية متعددة

الأطراف العاملة في البلدان ذات العضوية المشتركة ، وذلك في إطار الولاية المؤسسية والخبرة الخاصة بكل واحدة منها . ففي مجال التجارة العالمية سوف يولي البنك الأهمية المناسبة للتدريب داخل البلدان الأعضاء وفيما بينها ، وتقديم الخدمات المتخصصة وتنظيم الندوات وورش العمل التي تتناول الحقوق والفرص المتصلة بدخول الأسواق ، والقواعد ومتطلبات الإشعار ، وتحديد خيارات السياسات المتصلة بالتجارة وحل المنازعات ... الخ .

ج) رعاية المشروعات الإقليمية ، وبخاصة تلك التي تهدف إلى إيجاد روابط لتعزيز التجارة والاستثمار والنقل والإتصالات بين الدول الأعضاء . وفي هذا الخصوص يمكن لهذه الرعاية أن تلعب دور العنصر المحفز لتعبئة الموارد مثل هذه المشروعات .

د) وينبغي بذلك جهود خاصة لإيجاد ربط أفضل بين عمليات تمويل المشروعات التي يقوم بها البنك الإسلامي للتنمية ونشاطاته الأخرى ذات العلاقة بالتجارة ، وللهذا الغرض فإنه يتبعن بذلك جهود لتمويل المشروعات التي من شأنها زيادة التجارة بين الدول الأعضاء وخفض الاعتماد على الواردات من الدول غير الأعضاء . وبصورة مشابهة يجب أن تستهدف عمليات تمويل التجارة بناء الطاقة الاستيعابية ودعم وتعزيز الإنتاج الموجه للتصدير .

ه) ترويج المنتجات التي تحتاج إليها الدول الأعضاء على نطاق واسع من خلال تمويل البنك للمشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء . إن هذا من شأنه أن يساعد على توسيع التجارة وخفض عجز موازيس التجارة في الدول الأعضاء .

و) يمكن للبنك الإسلامي للتنمية أن يشجع على إقامة نقاط التجارة والاستثمار المذكورة آنفاً وتصميم الطرق والسبل التي من شأنها زيادة التشاور والتعاون مع هذه

النقط . ويتعين وضع برنامج على مراحل لإقامة هذه النقاط في الدول الأعضاء .

إن نظم شبكة معلومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تمثل أحد أهم المشروعات التي دشنها البنك الإسلامي للتنمية لتطوير الإتصالات الورقية بين الدول الأعضاء . وحيث أن مشروع الشبكة قد وصل إلى مرحلة التنفيذ فإن على الدول الأعضاء أن تتخذ الترتيبات الضرورية للمشاركة في المشروع بغية ضمان قيامها بالوصول إلى وإستخدام ما يتيحه من تسهيلات في المستقبل القريب .

سيعمل البنك جاهدا على تطوير نظم للمعلومات قابلة للإستخدام من خلال مشروع الشبكة بهدف تمكين الدول الأعضاء من الإفاداة من تقانة المعلومات الحديثة في مجالات مختلفة تشمل التجارة والبنوك الإسلامية والخبراء من الدول الأعضاء ... الخ .

لقد زاد البنك الإسلامي للتنمية بالفعل من مستوى عملياته في السنوات الأخيرة وينبغي لهذا الاتجاه أن يستمر وأن يتم تسريعه بصورة أكبر بغية تلبية إحتياجات الدول الأعضاء المتزايدة من التمويل المقدم من البنك خلال القرن الحادي والعشرين . وسوف يولي البنك عناية خاصة في هذا المجال لتمويل التجارة بين الدول الأعضاء .

إن بعض الجامعات العالمية والمعاهد ذات المستوى الرفيع التي أقامتها منظمة المؤتمر الإسلامي أو دولها الأعضاء تلعب دورا هاما في توفير المعرفة لشباب الدول الأعضاء . إن توفير المساعدات المتزايدة إلى هذه الجامعات والمعاهد والمراكم المرمودة ومراكم التدريب على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي سيسير جنبا إلى جنب مع خطوات تعزيز التعاون الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي والوحدة الثقافية ما بين الدول الأعضاء .

ويمكن للبنك الإسلامي للتنمية أن يلعب دورا هاما في هذه العملية من خلال رعايته لبرنامج خاص عن الاقتصاد الإسلامي والإدارة الإسلامية والتراث المشترك ، وكذلك في مجال إيجاد الانسجام بين السياسات التجارية . كما أن مساعدة البنك الإسلامي للتنمية ستأخذ شكل تقديم منح دراسية لرعاية الطلاب بالإضافة إلى المساعدة المتضمنة التي ستقدم من خلال الوقف الخاص .

لقد قام البنك الإسلامي للتنمية بالفعل بإنشاء مكتبين إقليميين له أحدهما في الرباط بالمملكة المغربية ، والثاني في كوالالمبور بมาيلزيا . ويجري الآن إقامة مكتب ثالث للبنك في الماتا باقازستان . سيتطلب القرن الحادى والعشرين أن يقوم البنك الإسلامي للتنمية بتوسيع مكاتبها الإقليمية وحضوره الميداني في الأقاليم الأخرى بهدف أن يكون قريب المثال لعملائه .

ملاحظات ختامية

إن هذا التقرير الأولي هو الخطوة الأولى نحو تطوير إستراتيجية كبرى للاستعداد للقرن الحادى والعشرين . إنه دعوة إلى إعادة التفكير في وضعنا وإعادة صياغة أولوياتنا واستئناف الأمة لتكون واعية بالمتطلبات المعاصرة التي تفرضها عملية تعبئة مواردها ، الخاصة منها وال العامة على حد سواء ، وذلك لمواجهة التحدى الكبير . إننا نؤمن بإيمانا راسخا بأن الفرص المتاحة هي بعض التحدى الذي نواجهه شريطة أن يواجهه هذا التحدى بما يستحقه من روح الشجاعة وبالإعداد السليم الفاعل .

لقد حاول هذا التقرير التركيز على الروح الجديدة وأسلوب التناول الجديد الذي يحتاجه لمواجهة تحديات عصرنا ، كما أنه يمثل جهداً متواضعاً نحو إقتراح سبل ووسائل إعداد الأمة لمواجهة هذا التحدي . هذا ومن المؤمل أن يعمل المفكرون وصناع السياسات فكرهم في هذه المقترنات . إن هناك حاجة لإجراء حوار بناء ومستمر حول هذه القضايا . إن هذه المقترنات يمكن أن تترجم إلى واقع عملي فقط من خلال التخطيط المنظم ، والعمل الدؤوب والتعبئة الشجاعية للموارد ، والتجارب المحسوبة ، وكذلك من خلال شحذ وتعزيز الإرادة السياسية . لقد جبأنا الله موارد وفيرة ، مادية وبشرية . لقد أتاح أمامنا التاريخ جميع الفرص التي يمكن للمرء أن يحمل بها . ونحن على ثقة بأننا سنقوم بإذن الله وتوفيقه بالاستجابة - بصورة خلاقة - لهذا التحدي ، والكافح لترتيب بيتنا من الداخل وتقديم مثال يحتذى به جميع أولئك العاكفين على إيجاد نظام يضمن الرفاه المادي مقرونا بنعيم الأخلاق والسلام والعدل .

ورقة عمل بشأن
تشكيل مجموعات إقليمية في إطار
منظمة المؤتمر الإسلامي
لتفعيل التعاون الاقتصادي

الاجتماع الثالث عشر
لللجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(انقرة، ١٠-١٢ مايو/ أيار ١٩٩٧)

الاصل : بالانجليزية

ورقة عمل بشأن تشكيل مجموعاتاقليمية
في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي
لتفعيل التعاون الاقتصادي

الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

(انقرة، ١٢-١٠ مايو/ أيار ١٩٩٧)

أولا - الغرض من الورقة ونطاقها

١ - أكد دولة الدكتور نجم الدين اربكان رئيس وزراء الجمهورية التركية، بصفته رئيساً مناوياً للكومسيك، الاهمية التي تولتها الحكومة التركية لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، وطلب من مكتب تنسيق الكومسيك السعي إلى إيجاد وسائل وأساليب اكثر فعالية لتنفيذ خطة العمل، واقتراح دراسة امكانية انشاء مجموعات اقتصادية فرعية بين الدول الاعضاء.

٢ - ومن هنا، سوف تطرح الورقة الحالية افكاراً اولية بشأن انشاء مجموعات فرعية بين الدول الاعضاء، لينظر فيها الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة.

٣ - تتالف الورقة من ثلاثة اقسام رئيسية. ويقدم القسم الثاني معلومات مرجعية بشأن الخطوط الرئيسية للاستراتيجية الجديدة وخطوة العمل الجديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، وخاصة بشأن آلية متابعة وتنفيذ خطة العمل، التي تميز هذه الخطة عن الخطة السابقة. ويطرح القسم الثالث بعض الشروط اللازم توافرها لانشاء المجموعات الفرعية في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي بغية تفعيل التعاون الاقتصادي فيما بينها، كما يجري تقييمها لامكانية انشاء بعض المجموعات الفرعية البديلة. ويقدم القسم الختامي ملخصاً للنقاط الرئيسية المثارة في الورقة .

ثانيا - الحاجة الى مجموعات اصغر ومبادئ الاستراتيجية وخطوة العمل الجديدة

٤ - على الرغم من اقتراب نهاية عقد التسعينات، فإن منظمة المؤتمر الاسلامي قد اغفلت ضرورة عمل حصر لمحصلة عشرين عاماً من التعاون الاقتصادي في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي، واستعراض تنفيذ خطة العمل لعام ١٩٨١ المعتمدة من قبل مؤتمر القمة الاسلامي الثالث المنعقد في الطائف في ١٩٨١ . والواقع ان الانجازات من حيث النتائج الملموسة لم ت تعد الحد الالني ، في حين ان المشاكل والصعوبات التي تواجه العالم الاسلامي لم تتزايد فحسب، بل اكتسبت ايضاً ابعاداً جديدة بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية التي بدأت تحدث على المستوى العالمي .

٥ - ومع انضمام دولة سورينام الى منظمة المؤتمر الاسلامي، كعضو كامل، في المؤتمر الاسلامي الاخير لوزراء الخارجية الذي انعقد في جاكارتا، فإن عدد البلدان الاعضاء وصل الى ٥٤ دولة تغطي مساحة جغرافية شاسعة في قارات آسيا وافريقيا واوروبا وامريكا اللاتينية. وقد كان من البيهبي ان يؤدي هذا الامتداد للدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي على هذه المساحة الجغرافية الواسعة، والاختلافات في مستوياتها الانمائية، الى خلق صعوبات في تحديد وتنفيذ مشروعات مشتركة للتعاون الاقتصادي .

٦ - وفي هذا الصدد، تم تكليف الكومسيك بصياغة استراتيجية جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، بما يترتب على ذلك من تحديث لخطة عمل ١٩٨١. وبعد اجراء دراسات مستفيضة، وعقد عدد من اجتماعات مجموعات الخبراء، قامت الكومسيك باعداد واعتماد وثيتين اساسيتين، هما الاستراتيجية وخطة العمل الجديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول اعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، آخذة في الاعتبار الخبرة السابقة والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي، وقدمنتها للقرار إلى مؤتمر القمة الإسلامي السابق الذي انعقد في الدار البيضاء في ١٩٩٤ . ومع اقرار مؤتمر القمة لهاتين الوثيتين، حصلت الكومسيك على تفويض كامل بتنفيذ خطة العمل، وبتحقيقها كلما كان ذلك ضروريا.

٧ - ونظراً للصعوبات التي تنشأ من جراء اعداد وتنفيذ مشروعات مشتركة بين دول يبلغ عددها الان ٤٥ دولة تغطي مساحة جغرافية واسعة من العالم، أكدت الاستراتيجية الجديدة الحاجة إلى مجموعات اصغر من الدول اعضاء لتفعيل التعاون الاقتصادي وتقوية الارادة السياسية. وفي الواقع، تتضمن الاستراتيجية في فقرتها رقم (٢٠) على مايلي :

"سوف تولي منظمة المؤتمر الإسلامي أولوية للمشروعات المشتركة التي يمكن ان تتولاها مجموعات صغيرة من الدول اعضاء على المستويات الاقليمية والاقليمية الفرعية وفيما بين الاقاليم، دون اية التزامات مالية تتحملها بقية الدول اعضاء. وينبغي لهذا المنهاج ان يسهل تحول البلدان اعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تحولاً تدريجياً وبحمرور الوقت إلى جماعة اقتصادية أكثر تكاملاً من خلال التوسيع المحتمل للمشروعات الأولية او الرابط فيما بينها او كليهما معاً".

٨ - إن خطة العمل، تمشيا مع نصوص الاستراتيجية، تطالب باستحداث مشروعات على المستويين الاقليمي الفرعوي والاقليمي في عشرة مجالات للتعاون، باعتبارها مولدة للعمل متعدد الأطراف على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي في مراحل لاحقة، وذلك من خلال الارتباطات والتطلعات كلما تسمى ذلك، وبناء عليه، ينبغي تأكيد وتشجيع المشاركة الطوعية في تحقيق المشروعات التعاونية المقترحة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، كلما كان ذلك ممكناً.

٩ - علاوة على ذلك، تقتضي آلية متابعة خطة العمل وتنفيذها عقد اجتماعات لمجموعات خبراء في القطاعات أو القطاعات الفرعية لمجالات التعاون الواردة في الخطة، بغية تحديد المشروعات الممكنة بالاشتراك مع الدول اعضاء ذات الاهتمام. وتمثل الخطوة المقلبة المتصرورة في إطار آلية المتابعة والتنفيذ في تشكيل "الجانب مشروعات" تضم البلدان الأعضاء التي تهتم بمشروعات محددة. وهكذا، تسعى الخطة الجديدة إلى إنشاء مجموعات فرعية بين البلدان لا على أساس مسبق، ولكن على أساس ما تبيه هذه البلدان من اهتمام فعلي بالمشروعات التي تحدد في الاجتماعات القطاعية.

١٠ - إن إنشاء مجموعات فرعية بين الدول اعضاء في صورة لجان للمشروعات يتطلب تغيرات محددة في بعض الممارسات الحالية وفي النظام الداخلي، وخاصة فيما يتصل بمبدأ "الاتفاق في الآراء" كشرط لاتخاذ القرارات وبأحكام استكمال النصاب. ولكن نظراً للتطورات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، فإن اعتماد اتجاه أكثر مرونة بشأن عملية اتخاذ القرارات في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي بما يترتب على ذلك من إعادة تنظيم هيكل المنظمة بأكمله، يبدو انه الحل الاتجاع الذي يكفل الاداء السليم للمنظمة.

١١- يعتمد نجاح هذا المنهاج الجديد على استعداد الدول الاعضاء لتحمل مسؤولية استضافة المجتمعات القطاعية والقيام بدور نشط في لجان المشروعات.

١٢- ومع ان عددا من الدول الاعضاء قد عرضت استضافة اجتماعات مجموعات الخبراء القطاعية الا انه لم يعقد حتى الان أي من هذه الاجتماعات . و حتى تاريخ الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة، لم يتم تشكيل لجان المشروعات ولا المجموعات الفرعية للدول الاعضاء، وبالتالي لم يتقد على اية مشروعات . وعلى هذا النحو، فإنه يتغير الان الحكم على نجاح المنهاج الجديد للتعاون الاقتصادي الوارد في الاستراتيجية الجديدة وخطبة العمل.

ثالثا - امكانية انشاء مجموعات اقتصادية إقليمية فرعية في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي

١٣- والى ان توضع خطة العمل الجديدة موضع التنفيذ، يمكننا ان نبدأ بالنظر في تقسيم الدول اعضاء المنظمة الى مجموعات اقتصادية إقليمية فرعية، بغية توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتجاري في نطاق المنظمة وجعله اكثر فعالية وقدر على تحقيق النتائج المرجوة. الا ان كثرة عدد الدول الاعضاء واتساع النطاق الجغرافي الذي تغطيه في جملتها يجعلان تحديد هذه المجموعات الفرعية مهمة ليست باليسيرة، فالتقسيم المقترن لا بد ان يفي بالعديد من الاشتراطات الاقتصادية والسياسية ضمانا لنجاح التعاون الاقتصادي متعدد الاطراف.

٤- وفيما يلي عدد من الاشتراطات الرئيسية لنجاح هذا التعاون :

- (١) التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء وبلغ التبادل التجاري فيما بينها حجما معقولا؛
- (٢) توافق النظم الاقتصادية وترتيبات التجارة الخارجية والمدفوعات؛
- (٣) توافق النظم السياسية والانتماءات الدولية؛
- (٤) التقارب الجغرافي ، واخيرا وليس باخر:
- (٥) وحدة التاريخ والقيم الثقافية.

٥- ومن الصعب أن نجد في العالم كله مجموعة اقتصادية إقليمية تستوفي جميع هذه الاشتراطات، وإن كان الاتحاد الأوروبي هو النظام التعاوني الذي يبدو أنه قريب من هذا النموذج، أما النعرات القومية التي ظفرت إلى سطح الأحداث في الآونة الأخيرة فلا تعني أن جميع هذه المجموعات تستوفي اشتراطات نجاح التعاون متعدد الأطراف. والملحوظ في المجموعات القائمة أنها تستوفي اشتراطا أو اشتراطين وتغفل سائر الاشتراطات.

٦- وهذه الاعتبارات الأولية تؤكد أنه لا بد من التأني والاهتمام بالتفاصيل عند دراسة هذا التقسيم وذلك حتى يمكن التوصل إلى تقسيم فعال ومحبوب. ومع ذلك يمكننا، انتلاقا من التقسيم الحالي لبلدان المنظمة إلى ثلاثة مجموعات جغرافية، هي الإفريقية والعربية والأسيوية، أن نقترح مزيدا من التقسيم للتقسيم الإقليمي للدول الاعضاء، وهو تقسيم ربما يستوفي، أو لا يستوفي، الاشتراطات المبينة في الفقرة ٤ السابقة:

١٧ - الخياران التاليان مطروحان للنظر فيما يتعلق بالتقسيم المقترن:
ال الخيار الأول :

- ١ - مجموعة البلقان : اليابان كعضو كامل العضوية والبوسنة والهرسك ومقدونيا كمراقبين .
- ٢ - مجموعة القوقاز : أذربيجان تعضو كامل العضوية وبعض المجتمعات المسلمة مثل شيشنيا وداغستان .
- ٣ - مجموعة آسيا الوسطى : الدول التي هي اعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي واعضاء كاملة العضوية ايضا في منظمة المؤتمر الاسلامي .
- ٤ - مجموعة الشرق الأوسط : تركيا ، المملكة العربية السعودية ، مصر ،الأردن ، العراق ، لبنان ، فلسطين ، سوريا ، اليمن ، البحرين ، الكويت ، عمان ، قطر ، الامارات العربية المتحدة .
- ٥ - مجموعة شمال افريقيا : الجزائر ، ليبيا ، السودان ، المغرب ، تونس ، الصومال ، موريتانيا .
- ٦ - مجموعة افريقيا الوسطى : بنين ، بوركينا فاسو ، الكاميرون ، تشاد ، الجابون ، جامبيا ، غينيا ، غينيا بيساو ، جزر القمر ، جيبوتي ، النiger ، نيجيريا ، السنغال ، سيراليون ، أوغندا .
- ٧ - مجموعة شرقى آسيا : بنغلاديش ، بروناي ، أندونيسيا ، ماليزيا ، المالديف .

ال الخيار الثاني

- ١ - المجموعة الافريقية الأولى : مصر ،الجزائر ،ليبيا ،السودان ،المغرب ،تونس ،الصومال ،جزر القمر ،جيبوتي ،موريتانيا .
- ٢ - المجموعة الافريقية الثانية : بنين ،بوركينا فاسو ،الكاميرون ،تشاد ،الجابون ،جامبيا ،غينيا ،غينيا بيساو ،مالي ،موزمبيق ،النiger ،نيجيريا ،السنغال ،سيراليون ،سورينام ،أوغندا .
- ٣ - مجموعة الشرق الأوسط الأولى ومعها دول البلقان : تركيا ،الأردن ،العراق ،لبنان ،فلسطين ،سوريا ،اليمن ،اليابان كعضو كامل العضوية ،والبوسنة والهرسك والجمهورية التركية لشمالى قبرص ومقدونيا كمراقبين .
- ٤ - مجموعة الشرق الأوسط الثانية : المملكة العربية السعودية ،البحرين ،الكويت ،عمان ،قطر ،الامارات العربية المتحدة .
- ٥ - مجموعة غربى آسيا : باكستان ،بنغلاديش ،إيران ،أفغانستان .
- ٦ - مجموعة جنوب شرقى آسيا : بروناي دار السلام ،أندونيسيا ،ماليزيا ،المالديف .
- ٧ - مجموعة آسيا الوسطى : أذربيجان ،تركمنستان ،أوزبكستان ،كاخاخستان ،قيرغيزستان ،طاجيكستان .

١٨ - وكل من الخيارات السابقين جوانب ضعفه ومصاعبه، الى جانب بعض المميزات، ففي الخيار الأول مثلاً هناك بعض المجموعات التي تضم مراقبين وجماعات مسلمة أو جمهوريات مستقلة ذاتياً ضمن دول غير اعضاء، كذلك فإن بعض المجموعات تضم دول اعضاء تشكل فيما بينها تحالفات للتعاون الإقليمي خلاف منظمة المؤتمر الاسلامي، مثل منظمة التعاون الاقتصادي ومجلس التعاون الخليجي. أما الخيار الثاني فإنه يكاد يتشابه مع المجموعات الفرعية التي شكلتها الجمعية العمومية للغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة لدى انعقادها في أكتوبر / تشرين الاول ١٩٩٦. ومن الممكن طرح مزيد من الخيارات .

رابعا - الخلاصة

١٩- تضمنت الفقرات السابقة تقييمما لامم مواصفات الاستراتيجية وخطة العمل الجديدين اللتين وضعتهما المنظمة للتعاون الاقتصادي، وهو تقييم يعتمد بالدرجة الاولى على العلاقة بينهما وبين موضوع هذه الدراسة؛ كما أكدت الفقرات امكانية النظر في انشاء مجموعات فرعية للدول الاعضاء كوسيلة لتذليل العقبات التي تحول دون الشروع في عمل مشترك فيما بين الدول الاعضاء والتي بلغ عددها الان ٥٤ دولة موزعة على منطقة جغرافية شاسعة. الا ان تشكيل هذه المجموعات الفرعية يفترض ان يتم من خلال مشاركة البلدان الاعضاء المعنية في "لجان مشاريع" مشاركة طوعية ترتهن باستعدادها للمشاركة في تنفيذ مشاريع معينة تحدد في الاجتماعات القطاعية.

٢٠- ونظرا لعدم حدوث اي تقدم في تنفيذ خطة العمل الجديدة حتى الان، فقد ناقشت هذه الورقة امكانية البدء بتشكيل مجموعات فرعية وطرح خيارات في هذا الصدد.

٢١- إذا ارتأت لجنة المتابعة تشكيل مجموعات فرعية من الدول الاعضاء سعيا الى اضفاء مزيد من الفعالية على تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الاعضاء في المنظمة فعليها التكرم باصدار التعليمات الازمة لاجراء دراسة متعمقة لهذا الموضوع بحيث يمكن الخروج بتوصيات عملية لعرضها على الكومسيك.

ورقة عمل
متضمنة آراء الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي
بشأن امكانية انشاء آلية للمشاورات
بين اعضاء المنظمة
حول المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية

الاجتماع الثالث عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(انقرة، ١٠-١٢ مايو/ أيار ١٩٩٧)

الاصل : بالانجليزية

ورقة عمل

متضمنة آراء الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي
بشأن امكانية انشاء آلية للمشاورات بين اعضاء المنظمة
حول المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية
 الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(انقرة، ١٢-١٠ مايو / أيار ١٩٩٧)

طلبت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، في دورتها الثانية عشرة، من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والبنك الاسلامي للتنمية طرح اقتراح على الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك، بشأن انشاء آلية لتسهيل اجراء المشاورات بين الدول الاعضاء من اجل اتخاذ موقف مشترك في الاجتماعات المقبلة لمنظمة التجارة العالمية .

وعلى ذلك، بادرت الامانة العامة بعقد اجتماع مشترك لممثلي الامانة العامة ومكتب تنسيق الكومسيك والبنك الاسلامي للتنمية في انقرة في يومي ٨ و ٩ مايو / أيار ١٩٩٧ ، من اجل اعداد الخطوط العريضة لآلية التشاور سالف الذكر. وتتضمن ورقة العمل هذه آراء الامانة العامة حول هذا الموضوع. وت分成 الورقة الى قسمين. يتناول القسم الاول بعض المحددات والعوامل ذات الصلة التي تحدد نطاق عمل هذه الآلية، والتي تعتبر، في نفس الوقت، عناصر مهمة لوضع الاطار المفاهيمي لآلية التشاور بين الدول اعضاء المنظمة. بينما يتضمن القسم الثاني عناصر آلية التشاور حيث يتناولها من خلال منهج الخطوة خطوة.

الف - بعض المحددات والعوامل الضرورية الهامة

أ - توقيت عقد المشاورات

ان المشاورات المزعمع اجراؤها تتطلب اساسا على قضايا يجب معالجتها في الاجتماعات الوزارية التي تعقد مرة كل عامين. وتنتمي الانشطة التحضيرية والاساسية الازمة لاتخاذ القرارات من قبل الاجتماعات الوزارية اثناء الفترة الواقعه بين اجتماعين وزاريين، على كافة المستويات وفي جميع المحافل مثل اجتماعات منظمة التجارة العالمية، ومجموعة الـ ٧٧، و مختلف التجمعات الاقتصادية الاقليمية وما الى ذلك . ولكن تتحقق اقصى النتائج ، ينبغي ان يكون توقيت المشاورات المتتصورة بين الدول الاعضاء على نحو يساعد هذه الدول على الاستعداد لاتخاذ موقف مشتركة بشأن القضايا التي تعنيها قبل انعقاد اي اجتماع مهم متصل بهذه القضايا.

ب - اختيار قضايا المداولات والمشاورات

نظرا للتفاوت في مستويات التنمية والاختلاف في هيكل التجارة الخارجية والموارد الطبيعية وكذلك في طبيعة السلع المستوردة والمصدرة، فمن الطبيعي ان نجد تباينا في التجارة الخارجية والمصالح التجارية للدول الاعضاء في ذات المنظمة او التجمع الاقليمي. ومن ثم يجب مراعاة ذلك عند استخدام آلية التشاور بين الدول الاعضاء. حيث ان ذلك سوف يساعد على تحديد مجالات الاهتمامات المشتركة التي يجب تركيز الاهتمام عليها.

ج - تحديد المكان الملائم لعقد المشاورات

تحتاج آلية التشاور الفعالة ايضا الى اختيار دقيق لمكان انعقاد اجتماعات التشاور، وينبغي للآلية ان تحدد مكانا لاجتماعات التشاور بحيث يكون، بحكم قربه من الانشطة التي تجريها منظمة التجارة العالمية ومن مصدر البيانات والمعلومات الازمة والمحدثة ،قادرا على تحقيق اقصى درجات النجاح.

د - تحديد دور التنسيق بالنسبة لتنظيم اجتماعات التشاور

يتطلب الانعقاد السهل والناجح لاجتماعات التشاور المتصورة، رصد وجمع آخر المعلومات بشأن القضايا ذات الصلة، واجراء التحليلات واعداد الوثائق وما الى ذلك. وهو ما يقتضي مشاركة جميع الاجهزة والمؤسسات المعنية في اطار المنظمة، الامر الذي يتطلب ، بدوره، القيام بانشطة تنسيق كبيرة على المستويات الملائمة. وينبغي للآلية المقترحة ان تشتمل على ترتيبات مناسبة في هذا الشأن.

هـ- تحديد عملية التشاور التي من شأنها ان تلافي انشاء منظمة جديدة في هذه المرحلة

ينبغي لآلية التشاور المقترحة، نظرا للمعوقات المالية، أن تكون على نحو لا يتطلب اقامة منظمة جديدة في هذه المرحلة، بل يجب تركيز الجهود على الاستفادة الى أقصى حد من المنظمات والاجهزة القائمة في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي من اجل تسهيل عملية التشاور.

باء - الاطار العام لآلية التشاور المقترن انشاؤها

وفي ضوء ما ذكر آنفا، ونظرا لضرورة اشراك كافة الهيئات والمؤسسات المعنية التابعة لمنظومة المؤتمر الاسلامي في عملية التشاور، تقترح الامانة العامة تشكيل الاطار العام للآلية المعنية على النحو التالي :

الخطوة الاولى : المتابعة الدقيقة للتطورات التي تهم الدول الاعضاء

تقوم الامانة العامة، بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك، وبعثة منظمة المؤتمر الاسلامي في جنيف، والبنك الاسلامي للتنمية، ومركز الدراسات الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، والمركز الاسلامي للتنمية والتجارة، والغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة، باعداد تقارير رصد ومتابعة تختص فيها التطورات التي تقع في مختلف المحافل بخصوص اهم المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية والتي تهم الدول الاعضاء. وينبغي ان تركز تقارير الرصد هذه على القضايا التي تسلط الضوء على التفاوتات بين الدول الاعضاء . وان ترسل الى الدول الاعضاء بانتظام لكي تستعين بها في الاعداد لاجتماعات التشاور التي يقرر عقدها في مواعيد ملائمة.

الخطوة الثانية : تحديد مواقف ملائمة للمجتمعات واطمار الدول الاعضاء بها

تقتضي الاستفادة من افضل الفرص المتاحة مراعاة المرونة في تحديد مواقف المجتمعات التشاور المقترن عقدها. و تستطيع الامانة العامة ان تقترح افضل المواقف الملائمة لهذه المجتمعات من خلال التشاور الدوري مع الهيئات والمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي. وعلى الامانة العامة قبل ان تقدم باقتراحها الى الهيئة المختصة في منظمة المؤتمر الاسلامي بشان توقيت الاجتماع، ان تستوثق اولا من آراء الممثلين الدائمين للدول الاعضاء في جنيف من خلال مكتب المنظمة هناك. وبعد ذلك يوافي الامين العام للمنظمة كافة الاطراف المعنية بالتوقيت الذي حدد للجتماع في ضوء الردود التي يتلقاها من الدول الاعضاء.

وفيما يتعلق بمكان انعقاد هذه الاجتماعات؛ فانه نظرا لان معظم الدول الاعضاء اعتمدت ممثليها الدائمين في جنيف كممثلين لها لدى منظمة التجارة العالمية، وان هؤلاء الممثلين يتبعون التطورات اليومية التي تطرأ على المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، وكذلك نظرا لوجود بعثة للمراقبة او فدتها المنظمة الى جنيف، واخيرا نظرا لقرب مصدر المعلومات القليلة بمعظم الاجتماعات التي تعقد بخصوص المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية ، فان الامانة العامة ترى ان جنيف هي اقرب مكان لاجتماعات التشاور. كذلك فان عقد هذه الاجتماعات في جنيف له جدواه الاقتصادي اذا انه يجعل معظم الدول الاعضاء في وضع يسمح لها بالمشاركة الفعالة في هذه الاجتماعات من خلال ممثليها الدائمين الموجودين اصلا في جنيف .

الخطوة الثالثة : القيام بالاعمال التحضيرية اللازمة لعقد اجتماعات التشاور

يمكن الاستفادة ببعثة منظمة المؤتمر الاسلامي في جنيف في القيام بالاعمال التحضيرية اللازمة لعقد الاجتماعات وذلك في ضوء توجيهات الامانة العامة. ويمكن الاستعانة بالام المتحدة في تدبير مكان يعقد فيه الاجتماع؛ بل ان البعثة الدائمة لاي دولة من الدول الاعضاء تستطيع القيام بهذه المهمة؛ اما عن اوراق العمل فأن الامانة العامة هي التي ستتضطلع باعدادها بالتعاون مع المؤسسات المعنية ثم توافق بها الدول الاعضاء في الحين المناسب.

الخطوة الرابعة : القيام باعمال المتابعة

يقوم تقرير اجتماع التشاور الى الكومسيك لاعتماده، وذلك على سبيل المتابعة. وبعد اعتماده ترسل التوصيات والنتائج التي خلص اليها التقرير الى الدول الاعضاء التي يجب ان تحرص على ان يكون لها صدى، قدر الاستطاعة، فيما يصدر من توصيات عن الاجتماعات التي تعقدتها هيئات او منظمات معنية اخرى متعددة الاطراف مثل مجموعة ... ٧٧

- ١٢ -

مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للكومسيك
كما أوصى به الاجتماع الثالث عشر
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(انقرة، ١٠-١٢ مايو/آيار ١٩٩٧)

الاصل : بالانجليزية

مشروع جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للكومسيك
(اسطنبول، ١-٤ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٧)

- ١- الجلسة الافتتاحية
- ٢- اعتماد جدول الاعمال
- ٣- تقارير مقدمة من الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي:
 - تقرير مرجعى.
 - التطورات الاقتصادية العالمية مع إشارة خاصة إلى بلدان منظمة المؤتمر الاسلامي
 - تقرير لجنة المتابعة.
 - إستعراض تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.
- ٤- مسائل متعلقة بمنظمة التجارة العالمية
 - آلية للتشاور بين الدول الأعضاء
 - الدعم الفني المقدم من البنك الاسلامي للتنمية فيما يتعلق بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- ٥- تقرير من الغرفة الاسلامية للصناعة والتجارة بشأن الاجتماع الرابع لممثلي القطاع الخاص في بلدان منظمة المؤتمر الاسلامي من أجل دعم التبادل التجاري والاستثمار في المشروعات المشتركة.
- ٦- وثيقة من البنك الاسلامي للتنمية بعنوان "إعداد الأمة لقرن الحادي والعشرين في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي"
- ٧- مشروع النظام الأساسي لمعهد الدول الاسلامية للمعايير والمقاييس.
- ٨- تبادل وجهات النظر حول موضوع "اثار التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، على اقتصادات البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي".
- ٩- المسائل المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية لبعض البلدان الاسلامية.
- ١٠- تعين موعد إتحقاد الدورة الرابعة عشرة للكومسيك.
- ١١- ما يستجد من اعمال.
- ١٢- اعتماد قرارات الدورة الثالثة عشرة للكومسيك.
- ١٣- الجلسة الختامية.

الكلمة الختامية لمعالي السيد أفق سويماز
وزير الدولة بالجمهورية التركية
في الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(أنقره، ١٢ مايو/ أيار ١٩٩٧)

الأصل : بالإنجليزية

الكلمة الختامية لمعالي السيد أفق سويملاز
وزير الدولة بالجمهورية التركية
في الاجتماع الثالث عشر للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(أنقره، ١٢ مايو/ أيار ١٩٩٧)

أعضاء لجنة المتابعة الموقرين
المندوبون الكرام

يطيب لي، وقد شارف عملنا على الانتهاء، أن أعرب بادئ ذي بدء عن شكري وتقديرني
لأعضاء لجنة المتابعة الموقرين لما بذلوه من جهود قيمة ولما أبدوه من تعاون كفل النجاح
لاجتماعنا الحالي.

كما يطيب لي أيضاً أن أعرب عن شكري وتقديرني للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر
الإسلامي وللبنك الإسلامي للتنمية، ولمركز أنقره ولسائر المؤسسات، لما أسدوه جميعاً من
اسهامات إيجابية في عمل لجنة المتابعة.

كما أود أن أرجي الشكر إلى السادة المترجمين والإداريين والمعاونين على ما بذلوه من
جهد متواصل وعمل متقان كان له فضل في عقد هذا الاجتماع.

ولا يخالجي شك في أن التوصيات التي خلصنا إليها بعد المداولات سيكون لها دور هام
في زيادة فعالية أعمال الكومسيك وأنها سوف تفتح سبلاً جديدة تقضي لمزيد من التعاون الوثيق
بين بلداننا الشقيقة.

والحق أنه مما يتلخص الصدر أن نعلم أن عدداً من الدول الأعضاء سوف تستضيف عديداً
من الاجتماعات القطاعية بغية التعجيل بتنفيذ خطة العمل الجديدة.

وفيما يتعلق بإنشاء آلية لتسهيل المشاورات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر
الإسلامي في أثناء الاجتماعات التي تعقدها منظمة التجارة العالمية يطيب لي أن أتوجه بالشكر

والتقدير إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وإلى البنك الإسلامي للتنمية على الجهد التي يبذلها لمساعدة الدول الأعضاء في الأمور المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

ومما يبعث على الارتياح أيضاً أننا قد أجزنا الدراسات الرامية إلى إنشاء معهد الدول الإسلامية للمقاييس والمعايير، ذلك أنه بإنشاء هذا المعهد سيصبح لدى الأمة الإسلامية آية للتقرير بين المعايير التي كانت الفوارق بينها تعرقل الجهود المبذولة لتعزيز التبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء.

كذلك فإننا استعرضنا، في اجتماعنا هذا، الإعداد لجذبة تبادل وجهات النظر بشأن "آثار التجمعات الاقتصادية الإقليمية على اقتصادات البلدان الأعضاء" المقرر عقدها في أثناء دورة الكومسيك المقبلة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني. وانتي لوائق من أن تبادل وجهات النظر حول هذه القضية المهمة سوف يمكننا من الغوص في أعماقها ويفتح آفاقاً جديدة للتعاون فيما بيننا.

أعضاء لجنة المتابعة المؤقتين
المندوبون الكرام

أود، قبل أن أختتم كلمتي أن أسجل شكري الخاص لسعادة السيد عصمان ن عثمان، الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي سوف تنتهي مدة عمله بالأمانة عمما قرر. ولسوف نذكر دائماً ما أسداه من إسهامات ثمينة في أعمال الكومسيك وما أبداه من استعداد فريد للتعاون، راجين له كل النجاح في حياته العملية وكل السعادة في حياته الخاصة.

أشكركم مرة أخرى على ما قدمتموه من إسهام في نجاح هذا الاجتماع. وإنني إذ أرجو أن تكونوا قد استمتعتم بفترة إقامتكم القصيرة في أنقره، أتمنى لكم عودة سالمه إلى أوطانكم.